التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
الأحـــــــــــــرار
الـــــوطني الـــــديمقراطي
العمـــــــــــــل
الوفـــــــــــــد
الأمـــــــــــــة
مصر الفتـــــــــــاة
الخـــــــــــــضر
الاتحـــــاد الـــــديمقراطي
مصر العـــــربي الاشـــــتراكي
الشـــــعب الـــــديمقراطي
العـــربي الـــديمقراطي النـــاصري
العدالـــــة الاجتماعيـــــة
التكامـــــل الاجتماعـــــي
الوفـــــاق القـــــومي
مصـــــــــــر ٢٠٠٠
الجيـــــل الجيـــــد
حـــزب الغـــد الليـــبرالي
الحزب الدستوري الديمقراطي الحر
حـــزب الســـلام الـــديمقراطي
حـــــزب شـــــباب مصر
حـــــزب المحـــــافظين
الحـــزب الجمهـــوري الحـــر
حـــزب الجبهـــة الديمقراطيـــة

الفصل الرابع

حلقة النقاش
حول أزمة التعددية الحزبية في مصر

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

شارك فى أعمال هذه الندوة ٣٠ شخصية من قيادات الأحزاب السياسية والباحثين ونشطاء المجتمع المدنى وفق قائمة الأسماء المنشورة فى نهاية مناقشات الندوة.

أ. حلمي شعراوي:

أهلا بكم سعدت بأن هذا الحشد يتم حول مشكلة أو بالأحرى أزمة كما ذكرناها دائماً للأستاذ محمد صالح مشكورا وهو من أصدقائنا السودانيين ويشاهد الأزمة في مصر ويتابعها ونشكره على الحضور- الهدف هو أننا بالفعل مشاركين في أكثر من اجتماع وأكثر من لقاء، أمام هذا المأزق. أصبح عندنا مأزق، هو عندنا أكثر من الديمقراطية والعمل السياسي والحكم لأن المسألة واضحة ولا يوجد إشكال في إدراك أزمة الحكم، ولكن الإشكال الحقيقى أن هناك مأزق في المجتمع السياسي والمدني أو ما يسمي بالقوي المدنية والسياسية. وهى مشكلة أكبر من مأزق التعددية، من أجل هذا الأستاذ عبد الغفار شكر وهو متابع جيد وعنصر وشريك أساسي في جدل المجتمع الديمقراطي في مصر، شرع مع بعض الأصدقاء في مشروع الكتاب وأن يضع لنا هذا بشكل حقيقي، بمعني ما هو الموقف نفسه داخل القوي السياسية المؤدي لهذه الأزمة، هل التعددية السياسية حقيقية؟ كنا في وقت مضي نقول أن الوفد يزعم أنه الأمة وهذا يعطل التنوع والجدل، وجاء الإسلاميون وقالوا أنهم الأمة الإسلامية ويعطلون الجدل وكذلك يفعل الناصريون، والمستقلون يقولون نحن كيان مستقل وكأنهم أمة مستقلة. وسوف نواصل فى مركز البحوث العربية والأفريقية مناقشة الأزمة بكل تجلياتها وخاصة فى المجتمع المدنى أو بمعنى آخر الحركة الشعبية، ويجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها، لأن هذا تهوين من المصطلح الحقيقي للناس وللقوي الاجتماعية التي يجب أن نتابعها، ولا يعقل أن

تكون هناك قوي اجتماعية متبلورة بهذا الشكل وحركات اجتماعية موجودة، وفوق هذا وذاك هناك حركة احتجاجية تقود كل عناصر هذه الأمة ثائرة ورافضة ولا نقول أنها الحركة الشعبية من أجل هذا نحن هنا اليوم فى هذه الندوة وأنا سعيد بأن العناصر الموجودة هي بالفعل من القادرين على جدل حقيقي.

أ. عبد الغفار شكر:

نحن سعداء بتشريفكم لأن الموجودين اليوم يمثلون الخريطة السياسية الواقعية في مصر سواء أحزاب رسمية أو أحزاب تحت التأسيس أو أحزاب محجوبة عن الشرعية، الأستاذ إيهاب الخولي رئيس حزب الغد والأستاذ عصام العريان رئيس المكتب السياسي للاخوان والمرشح لعضوية مكتب الإرشاد والأستاذ السيد عبد العال أمين عام التجمع والأستاذ عصام شيحة عضو الهيئة العليا للحزب والأستاذ مجدي عبد الحميد الحزب الاجتماعي الديمقراطي والأستاذ صلاح عدلي الشيوعي المصري والأستاذ نبيل صبحى حزب والشعب الاشتراكي وبقية زملائنا أغنياء عن التعريف، ولكني أريد أن أقول أن المناقشة قادرة على تناول الموضوع بحكم الخبرة والممارسة والرؤية والمعرفة. ما نطرحه عليكم في الورقة التي أرسلناها جزء من كتاب حرصنا أن نرسل لكم محتوياته مع الدعوة وسيكون عن الأحزاب السياسية في مصر والتعددية والنتائج التي ترتبت عليها والخريطة الحزبية والأحزاب في الممارسة والنتيجة التي وصلت لها حتى الآن وكيف يمكن إصلاح الوضع الحزبي في مصر، وهذا هو الإطار العام لهذا الموضوع وهو يتمثل في محاولة للتعرف على السمات الأساسية المميزة للتعددية في مصر، وسنطرح أسئلة في نهاية الأمر من أهمها مدي رؤيتكم لهذا الموضوع ومدي توافقكم مع الرؤية التي طرحناها في مشروع الكتاب من عدمه، ونحن نري أن التعددية في مصر الآن هي تعددية تحت السيطرة

من نظام الحكم وهي مقيدة والخريطة الحزبية في مصر لا تعبر عن القوي السياسية لأنه لدينا ٢٤ حزبا منهم قوي حقيقية ومنهم أحزاب تحت التأسيس لا يسمح لها بممارسة نشاطاتها بشكل شرعي، وتوجد أحزاب لا تعبر عن قوي سياسية ولا عن قوي اجتماعية، وهناك قوي سياسية موجودة في الواقع محجوبة عن الشرعية، فلدينا خريطة حزبية وواقع سياسي لا يعبر عن التطور السياسي للمجتمع المصري.

نشأت التعددية المقيدة في مصر وكما تشير الوقائع فى مواجهة حركة سياسية مستقلة يتبلور على أساسها حركة جماهيرية مستقلة وتشكلت مجموعة من التنظيمات السرية بعضها ماركسية وبعضها ناصرية، وعاد مرة آخر تيار الإسلام السياسي للنشاط العملي وبدأ يتبلور في الواقع المصري في النصف الأول من السبعينات تعددية سياسية في الواقع لتهدد أنها تتبلور على نحو يشكل خطراً على نظام الحكم، فكان لابد أن يسبق بنوع من التعددية تحت السيطرة لكي يقطع الطريق على هذا التبلور للتعددية السياسية الحقيقية المعبرة عن الواقع، الذي أدي لهذا التطور في المجتمع المصري في هذا الوقت هي هزيمة يونيو ٦٧ والتي كشفت عن أن السلطوية لا يمكن أن تحل مشاكل المجتمع وما تبع ذلك من تغير نخبة الحكم بعد مايو ٧١، تغير تحالفاته مع النظم الإقليمية والدولية وتوجهه إلى الرأسمالية وبدء سياسة الانفتاح الاقتصادي وكل هذا أدي لزيادة المعارضة في النظام وأدى لهذا التطور السياسي. من هنا هذه التعددية المقيدة لها سمات محددة، لم تكن تعبيرا عن اقتناع النخبة الحاكمة بالتحول الديمقراطي ولكن إدارة لتناقضات المجتمع بما يؤمن النظام ويحافظ على استمراره ويمنع وجود قوي سياسية قادرة على أن تهدد مصالحه، هذه التعددية المقيدة بدأت في ٧٦ وكان لها ثلاث سمات أساسية: الأولى أنها بدأت بقرار صدر من قمة السلطة وبثلاث أحزاب، المهم هنا أن التعددية بدأت

بقرار من قمة السلطة وظلت القمة مميزة لها حتى الآن، وأن أي تطور فيها يتحقق بقرار من قمة السلطة وليس نتيجة تفاعلات الواقع وهذه :

السمة الأولي. والسمة الثانية : وعد بالتدرج فى تخفيف القيود وهي أننا سنبدأ مع قدر من القيود بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري وأوضاعه وبالتدريج سنقلل من هذه القيود وينفسح المجال، وهذا وعد بالتدرج في تقليل القيود وما حدث في الواقع هو مزيد من القيود، مثلا الحزب الاشتراكي الناصري تحت التأسيس عمل بصيغة تحت التأسيس وقاموا بعمل قانون الأحزاب لتجريم أي نشاط تحت التأسيس، وعندما حدث أن الأحزاب بدأت تصدر صحف عديدة تم منع هذا الأمر وقالوا بإصدار صحيفة واحدة فقط والبقية تكون بشروط معينة، فالسمة الثانية وعد لا يتحقق بالتدرج.

السمة الثالثة : هي سيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين الأخريتين والمجتمع كله وبالتالي تعود المسألة لإرادة السلطة التنفيذية، هذه التعددية وأنتم تعرفون أنها مقيدة من حيث حرية تأسيس الأحزاب ومن حيث نشاط الأحزاب، هناك قيود على حرية تأسيس الأحزاب وعلى ممارسة هذه الأحزاب لنشاطها السياسي الجماهيري ولعبت الأحكام العرفية وحالة الطوارئ دورا كبيرا في هذا الأمر بالإضافة إلى ترسانة من القوانين التي تحول دون حرية النشاط السياسي والجماهيري، هذه التعددية بهذه القيود تختلف عن التعددية في أي نظام ديمقراطي وهي عبارة عن ترتيبات مؤسسية لتوزيع السلطة والمشاركة فيها وتتحقق من خلال وضع مبادئ أساسية:

الأول : هو الإقرار بحق التنظيم السياسي المستقل.

والثاني : التعدد المتكافئ للأحزاب والمنافسة المتكافئة للأحزاب.

وثالثا : الحماية الدستورية .

رابعا : تداول السلطة، وهؤلاء يشكلون مبادئ التعددية في النظم الديمقراطية، حرية التنظيم المستقل والاعتراف به والمنافسة المتكافئة والحماية الدستورية وتداول السلطة. في مصر عندنا حزب يهيمن ويحتكر الحكم بصورة دائمة وإلى جواره مجموعة أحزاب صغيرة لا يسمح لها بالنمو بالدرجة التي تهدده بتداول السلطة. نتيجة لهذا نري في المجتمع اليوم ستة ظواهر رئيسية في هذه التعددية: **الظاهرة الأولى** : أننا في ظل نظام سلطوي يتمتع فيه رئيس الدولة بسلطات هائلة. **ثانيا** : السلطة التنفيذية تتحكم في المدى الذي يمكن أن تذهب إليه التعددية أو أي حزب معارض، فهي تتربص بالأحزاب لتظل هي الحزب المهيمن، وعندما بدأ حزب الوفد يشكل بديلا للحكم لدي الأمريكان ضربوه في ٧٨، وعندما بدأ حزب التجمع يتحول لقوة جماهيرية وانتفاضة ٧٧ بينت أن اليسار على وشك أن يكون قوة جماهيرية كبيرة تم اتهامه بالعمالة والإلحاد، وعندما قام حزب العمل بالتحالف الإسلامي وأوشك أن يكون قوي أساسية مستقلة تم تجميده وعندما تجاوز حزب الغد الخطوط الحمراء تم ضربه، **الظاهرة الرابعة** هي مجموعة القوانين الاستثنائية التي تحيط بهذه العملية والتي يمكن أن تحبط أي تطور ممكن أن يحدث في الواقع، **خامسا** : ما قلت عنه أنه رغم الوعد بالتدرج يوجد العديد من القيود، **وسادسا** : أن الانتخابات البرلمانية رغم انتظامها من ٧٦ حتى ٢٠٠٥ إلا أنها دائما ما تسفر عن نتيجة واحدة وهي فوز الحزب الحاكم بأغلبية تفوق الثلثين لأن هذا مرتبط بالقدرة على تغيير الدستور ومرتبط بالاتفاق على رئاسة الجمهورية عندما يكون هناك مرشح واحد، فمجلس الشعب يصوت بأغلبية تفوق الثلثين، فهذه هي الوسائل

التي تبين الأبعاد التي عليها التعددية وعندما استمر هذا ٣٣ عاما ترتبت عليه مجموعة نتائج بالنسبة للأحزاب السياسية:

النتيجة الأولي : هي انصراف الجماهير عنها، فالأحزاب السياسية تنشأ أصلا لكي تتداول السلطة سويا عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وعلى مدار ٣٣ سنة لم يحدث هذا فاكتشف الناس أن الأحزاب غير قادرة على أن تحقق الهدف من وجودها وغير قادرة على أن تضغط بجدية على الحكم لتغير سياساته فانصرفت عنه.

النتيجة الثانية : هي أنه حصل جمود في عضوية الأحزاب إن لم يكن هناك تراجعا في عضويتها.

النتيجة الثالثة : هي تراجع توزيع الصحف الحزبية وحضراتكم تعرفون أن هذه الصحف لم تعد كما كانت في السبعينات والثمانينات.

النتيجة الرابعة : هو تراجع وجود هذه الأحزاب في المنظمات الجماهيرية كما كان الحال من قبل وأيضا محدودية تمثيلها في مجلس الشعب والشوري والمجالس الشعبية المحلية، فإذا وجودها في هذه المؤسسات والمنظمات الجماهيرية كان يتراجع أيضا، وأخيرا أن محصلة كل هذا هو تزايد حدة الخلافات الداخلية فى الأحزاب والتي وصلت إلى الانشقاق في بعض الأحيان، لأنه فرض قيوداً على حرية الأحزاب تجعل كل طرف في الحزب يريد الاستيلاء عليه، وعلى عكس الدول الديمقراطية التي بها حرية تأسيس الأحزاب، لو وصل الحال بجناح إلى أنه غير قادر على التعايش مع الجناح الآخر فيمكنه تأسيس حزب جديد ووضع برنامج سياسى جديد للحزب ويتحكم إلى المواطنين وقد يحصل على الأغلبية لاحقا. فبناء على هذا الأمر في هذا الإطار بدأت الحياة الحزبية في مصر تتراجع عكس التعددية في الدول الديمقراطية والتي تنشأ فيها الأحزاب وبعضها يقوى وبعضها يضعف ولكن في النهاية يكون

لدينا حياة حزبية مزدهرة تمثل المجتمع، ولكن عندنا تنشأ الأحزاب قوية ثم تضعف نتيجة هذه القيود. توجد هنا مجموعة من التحديات واجهت الأحزاب في مصر عبر ٣٣ عاما، بعضها موضوعي وبعضها داخلية تتعلق بالبنية التنظيمية للأحزب. فيما يتعلق بالقيود الخارجية:

أولها : إطار دستوري وقانوني غير ديمقراطي ويتمثل فى دستور سلطوي ومجموعة من القوانين التي تقيد حرية التفكير والتعبير والتنظيم والنشر وأنتم في غني عن سرد نماذج لهذا، فهذا محبط للتعددية الحزبية ويمنع نموها وتطورها.

التحدي الثاني : هو النظام الانتخابي الفاشل الذي يمكن الحكومة من تزوير الانتخابات فلا تتمكن الأحزاب من تداول السلطة مع الحزب الحاكم.

التحدي الثالث : هو احتكار الحكومة للإعلام الجماهيري والقنوات التليفزيونية الأرضية والإذاعة، ولا يوجد وجه للمقارنة بين ما تملكه الحكومة من إمكانيات وبين الصحافة المستقلة والصحافة الحزبية.

التحدي الرابع : هو سيطرة الحكومة على منظمات المجتمع المدني، النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية وكافة منظمات المجتمع المدني كلها تحت السيطرة الحكومية ومن يخرج عن السيطرة يصدر لهم قانون خاص كما حدث مع النقابات المهنية عندما سيطر الإخوان على معظم هذه النقابات، وأيضا من العوامل التي لعبت دوراً في الحد من نمو الأحزاب هو تصاعد العنف السياسي في مصر في أواخر الثمانينات وهذا ساعد الأمن لكي تكون لديه سلطة لقمع أي تحرك، وأيضا الأزمة الاقتصادية الاجتماعية لعبت دوراً في انصراف الناس عن العمل السياسي. بالإضافة إلى غياب رؤية متكاملة للانتقال الديمقراطي سواء عند الحكم أو المعارضة، وأخيرا هناك ميراث السلطوية لسنوات طويلة لعب دورا في أن الواقع

والمجتمع غير مهيأ لهذه المسألة. هذه هي القيود الخارجية والتي أدت إلى معاناة الأحزاب في مصر من مشاكل داخلية في بنيتها التنظيمية والتي تؤثر على قدرتها على النفوذ السياسي وممارسة النشاط الجماهيري:

أولا : غياب التنظيم القاعدي، أنا في حزب التجمع ولما بدأنا كان عندنا لجان وحدات في القري والمصانع واليوم أعتقد أنه لا يوجد حزب في مصر لديه تنظيم قاعدي.

ثانيا : تراجع العضوية وعدم فرصة لنموها.

ثالثا : ضعف اعداد القيادات الجديدة رغم أن هذا الإعداد هو الذي يعطي فرصة للحزب كي ينمو ويتسع نفوذه والأحزاب ليس لديها قوة مالية أو اتصال بالقوة الجماهيرية ولديها ضعف فى علاقتها بمنظمات المجتمع المدني وكان لكل هذا تأثير على الديمقراطية الداخلية للأحزاب حتى الأحزاب التي كان لديها قدر من ممارسة الديمقراطية تجد في لحظة معينة أن الممارسة الديمقراطية تضعف وتجد الأقوى يفرض نفسه. هذا هو التصور التي طرحناه عن نشأة التعددية الحزبية الراهن في مصر والسمات المميزة لها والنتائج التي وصلت إليها. من هنا فإننا نطرح عليكم التساؤلات الآلية :

أولا: إلى أي حد تتفقوا مع هذا التصور عن نشأة التعددية وتطورها في مصر.

ثانيا: ما هي أهم العوامل التي ساهمت في صنع هذا المأزق في التعددية الحزبية، ومن المسؤول عنه وهل هناك مسؤولية على قيادات الأحزاب في هذا الشأن وهل الحكومة فقط هي التي أجرمت والأحزاب بريئة وضحايا أم هناك مسؤولية مشتركة.

ثالثا: هل يمكن إصلاح أوضاع التعددية الحزبية وما هي الإجراءات اللازمة لهذا الإصلاح وهل يمكن أن يتم هذا الإصلاح في غيبة التطور الديمقراطي الشامل في مصر.

أخيرا سؤال رابع وهو لماذا تتحفظ الأحزاب الرئيسية في مصر على الحركات الاحتجاجية الجديدة ولماذا ترفض التنسيق معها، علما بأن زيادة قدرتها على الضغط على الحكم تتطلب أن تستثمر كل إمكانية جماهيرية مو جودة بين الأحزاب والحركات الاجتماعية والاحتجاجية كي تنتزع من الحكم مكاسب.

الدكتور مجدي عبد الحميد:

مساء الخير وشكر واجب لمركز البحوث العربية عن هذه الدعوة. يصعب الاجابة عن كل الأسئلة ولهذا أعتقد أن مجمل الإجابة سيكون من كل الناس. أولا فيما يتعلق بالسؤال الأول هو سؤال منهجي وهو منهجية البحث نفسه وأعتقد أن هناك اشكالية في هذه المنهجية، وهي مدخل ونقطة البدء، فالبداية منطلقة من أزمة التعددية ومرتبطة ب ٧٦، وأعتقد أن هناك إشكالية أعمق وهي القاعدة التي بنيت عليها المقدمات التي بنيت عليها فكرة الشمولية نفسها، ولكي نقول أن هناك تعددية مقيدة فمن أين أتت؟ إن هناك شيئا قبلها وهو الفكرة الشمولية ويجب تناول الفكرة وعلاقتها بالاستبداد والتسلط، وأرى أن هناك علاقة حميمية بين الاثنين وتبدأ من يوليو ٥٢ بغض النظر عن أي حديث عن إنجازات يوليو ٥٢. **ثانيا:** لدينا التشوه للنشأة الرأسمالية المصرية وكان له سبب كبير جدا في التشوه السياسي الذي حدث، والفصل التعسفي بين الحالة الحزبية السياسية والحالة الطبقية في مصر – إذا اعتبرنا أن الأحزاب هي تعبير عن مصالح فئات اجتماعية وطبقات- فقبل يوليو ٥٢ كان هناك استعمار، وصيغة التعددية التي كانت مُوجودة في ظل الاستعمار والقصر الملكي قامت بعمل نوع من التعددية المشوهة وهذا يجعلنا ننظر في سبب أن الوفد حكم لمدة سبع سنوات. بعد ٥٢ كانت هناك حالة أكثر تشوها على مستويين، على مستوى نشأة الرأسمالية نفسها والتي نشأت مشوهة حتى ٥٢، ومن ٥٢ حدث

نوع من التشوه الجديد وهي أن هناك طبقة رأسمالية جديدة من قلب هذا النظام وأعتقد أنها موجودة حتى الآن، وفي العشرين عاما الأخيرة هناك رأسمالية صنعتها الدولة نفسها، ومن هنا نجد أن حزب ليبرالي كبير مثل الوفد ضعيف، لأنه ببساطة لا يعبر عن قوى طبقية موجودة حقيقية، ولكن الجزء الأكبر من القوى مازالت موجودة في قلب النظام. المشكلة الأخيرة أن كل هذه التشوهات ولدت حالة من الميوعة الطبقية، بحيث أنه إذا كانت الأحزاب تعبر عن مصالح فئات محددة فأنت لا تملك طبقة عاملة قوية يمكنها أن تقول أن لديها حزب يعبر عن مطالبها وكل هذا هو الجانب المتعلق بالظروف الموضوعية لنشأة الأحزاب.

الدكتور عصام العريان:

كل سنة وأنتم طيبين وأنا باشكر المركز على هذه الدعوة. وأنا أضم صوتي للدكتور مجدي حيث أننا نحتاج أن نعود تاريخيا قليلا، الجانب التاريخي مهم في الموضوع حتى في تقييم التعددية قبل الثورة ولماذا فشلت التعددية قبل الثورة في حل تناقضات المجتمع كما يطرح الكتاب، فكان الانقلاب عليها بحركة الجيش والذي تحول إلى ثورة ثم نكسة وكانت هي بذرة أن يكون هناك تعددية مقيدة، وهل التعددية قبل الثورة كانت تعددية مطلقة؟ وهل التداول الذي كان يتم كان حقيقيا في ظل الاحتلال؟ النقطة المهمة الأخرى تتعلق بالبعد الثقافي، يقال أننا في منطقة ثقافتها تتنافي مع معايير الديمقراطية العالمية وتداول السلطة، وأعتقد أن هذا موضوع يحتاج للاهتمام ويجب أن نرى لماذا نجحت الديمقراطية في بلاد أخرى وفشلت في بلادنا ولماذا نجح التحول الديمقراطي في بلاد أخرى بعد فترة شمولية وتعددية ومازال متعثرا عندنا، ولماذا نجح في بلاد إسلامية أخرى وفشل عندنا؟ أنا أعرف أن هذا موضوع كبير ولكن لن يضر أن تكون هناك إشارة بسيطة لهذا الأمر

وبعض المراجع. هناك بعد آخر موجود وهو بعد العامل الخارجي في إدارة التحول الديمقراطي في بلادنا وبلاد أخري، ونحن نرى تدخل واضح في الفترة الأخيرة من أمريكا التى تخصص أموالها لدعم التحول الديمقراطي،.....

وهذه قصة مفروغ منها وهذا بعد خارجي، وهل هي فعلا تدفع في اتجاه تحول ديمقراطي حقيقي وفعال أم أنها تخلق اشكاليات جديدة في وجه التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية الحقيقية، ولسنا نحن فقط من نقول هذا ولكن النظام أيضا، فالنظام الذي يفرض قيوداً على التعددية الحزبية، أحد هذه القيود هو اتهام معلق على رأس أي شخص يريد عمل حزب بأنه له صلات خارجية، فهذا يحتاج لبحث علمي مهم جدا. بعد ذلك هناك سؤال عن دور القيادات الحزبية، وأنا أقول باختصار أن هذا الدور قد لا يكون مرسوم من البداية ولكن ما حدث فعليا أنه من ٣٠ عاما عندما صدر قرار ضد فؤاد باشا سراج الدين وقياداته التاريخية من الانضمام للأحزاب رفض أن يشارك في مسرحية تغيرت قواعدها، بينما رأينا قيادات أخرى في أحزاب أخرى وفي فترات أخرى لها صلات ليس بالنظام وحسب بل بالأمن مباشرة، ويجب أن يكون هناك اعتراف صريح بهذه التطورات ولماذا تدهورت القيادات الحزبية من قادة مثل فؤاد باشا لأسماء أخرى متهمة بأنها تعيق التطور الديمقراطي لأنها تلعب لصالح النظام، ومع تقديري كانت هناك قيادات حزبية تتكلم يقال أنها «من الحزب الوطني بشرطة» مع أنها قيادات في أحزاب كبري.

أعتقد أننا يجب أن نبعث أملا في الناس وهذا الأمل يحتاج للإجابة عن سؤال كيفية الخروج من هذا المأزق وكيف نساعد النخبة والقيادات والأحزاب والحركات الاحتجاجية؟ هنا نحن نراهن على عدة عوامل، ولا يمكن أن يكون هناك عمل

واحد هو الحاكم في الموضوع، بمعنى أن وجود حاكم مقتنع بأن حل التناقضات داخل المجتمع هو بديمقراطية حقيقية وإزالة القيود الموجودة في ظل التعددية الحزبية شيء مهم ويحتاج إلى إقناع، وجود رأي عام قوي وضاغط ومجتمع مدني حي ومتحرك ومتطور، ووجود نخبة، فهناك الكثير من الناس تتهمنا بأننا السبب في هذا الوضع وأن النخبة رضيت بالوضع الحالي وأصبح لها مطامع شخصية وأصبحت أحلامها أحلاما خاصة وليست عامة للوطن كله، وهذه العوامل تحتاج أن يوضع لها أوزان نسبية وأي عنصر هو المؤثر أكثر من غيره في هذه المعادلات. يبقي في النهاية أن نتساءل هل هناك مخرج من هذا المأزق والذي في تقديري وصل إلى طريق مسدود .... يعني مثلا عندما يأتي رجل مثل البرادعي يقول أنه لا يعرف أن الأحزاب بهذه الصورة أحزاب حقيقية وهذا هو تقديره وتقدير الكثير من الناس، ولكن ما هي التناقضات وكيف يعبر الشعب عنها. التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة والمصالح المتضاربة قد تكون هي نقطة البدء بنقدها وتحليلها ومعرفة ما الذي يمكن أن يؤثر منها في المعادلة كي تخرج البلد من هذا الوضع المأزوم اللي وصلنا إليه وكلنا نشعر به ونحتاج من يرسل لنا أملا، ونتمنى أن يرسل لنا الأمل هذا الكتاب الذي سيخرجه المركز.

مدحت أيوب:

الحياة الحزبية في مصر مقسومة لعدة أسباب، المجال الأول ذكر في البداية وهي أزمة النشأة نفسها، وليست فقط لأن هذه الأحزاب نشأت من الأعلى ولم تنشأ بناء على نضال جماهيري، ولكن لأن القوي الاجتماعية في المجتمع المصري تشكلت من داخل الطبقة المتوسطة المتحلقة حول السلطة، وكان دائما لهذه الأحزاب سقفا لصراعها مع السلطة لا تتعداه وحاولت بأقصى ما تستطيع أن تحترم هذا السقف

حتى تظل موجودة. **الأزمة الثانية** هي أزمة ثقافة المجتمع المصري والتي تتسم بأنها ثقافة رعية، ولكن وجدنا في الفترة الأخيرة وجود اتجاهات احتجاجية داخل هذه الثقافة ووجود تيار عام للرفض السلبي والامتناع عن التعاون مع السلطة والمشاركة معها بأي شكل من الأشكال. هذا الاتجاه السلبي والاتجاه الاحتجاجي لم تفلح الأحزاب السياسية القائمة في التعامل معه حتى تجد من هذا التغير زادا لقوتها. **الأزمة الثالثة** هي أزمة النخبة السياسية والتي بدت منفصلة عن جماهيرها، يعني قضايا الحياة اليومية للجماهير المصرية تكاد تكون غير متناولة في الأحزاب، ولكن عندما نتحدث اليوم عن قضايا الزراعة المصرية أو الصناعة المصرية أو شكل الملكية، فنجد أن مناقشة هذه القضايا في الأحزاب هو نقاش محدود لا تعلم عنه الجماهير أي شيء، هذه النخبة السياسية أيضا مالت إلى الفردية، يعني ثقافة أن نجتمع معا مع وجود قواسم مشتركة شيء مفتقد في الحياة الحزبية وكل حزب يريد أن يعمل وحده بغض النظر عن موقفه إزاء الأحزاب الأخرى.

لدينا الآن اتجاهين أساسيين للحلول: **الأول** هو أن نبدأ من البداية لأن أي من الأحزاب الموجودة ليس لها تنظيمات قاعدية وبالتالي لا تستمد قوتها من الشعب، **والاتجاه الثاني** هو الاتجاه الجبهوي ولابد أن تجتمع الأحزاب وخاصة أن هناك تيار رافض قوي يمثل قاسما مشتركا بين هذه الأحزاب في كثير من الأمور المطروحة في المجتمع المصري. القضية التي تجمعنا الآن ليست قضية يمين ويسار أو إسلامي أو مدني ولكن هي **قضية تنمية، فالمجتمع المصري يتدهور ويتخلف عن كثير من المناطق الموجودة في العالم**، والتقارير الدولية المختلفة عندما تنظر عن ترتيب مصر فيها تجده متأخرا جدا، والقضية الآن هي قضية تنمية يحتاجها المجتمع المصري بالكامل وسنجد الكثير من القواسم المشتركة التي تجمع القوي السياسية المختلفة التي يمكن من خلالها تكوين أشكال جبهات متعددة.

إيهاب الخولي:

أعتقد أن القضية اليوم هي مسألة الأحزاب السياسية، والسؤال هو هل يمكن أن تقام في مصر دولة مدنية؟ ما يؤخذ على تلك الورقة أنها لم تتحدث عن التجربة الحزبية التي كان يمكن أن يسمع لها وتغير مسار المجتمع.

الأحزاب السياسية قبل ١٩ كانت موجودة لأن التجربة الحزبية الحقيقية كانت موجودة ولعل السبب في هذا هو وجود دستور ٢٣، وهي القضية الكبرى التي يجب أن تتوحد عليها كل القوي السياسية في مصر، فالأحرى أن تلقي الورقة الضوء على التجربة الحزبية قبل ١٩٥٢، وخصوصا أن داخل التجربة الحزبية..... حزب كبير مثل الوفد يعبر عن الطبقة الوسطي ووجود فئة برجوازية تستطيع أن تخرج عن التعبير عن الطبقة الوسطي ولكن هذا الأمر تعطل بسبب قضية الاستقلال الوطني وقضية الدستور، سواء ما حدث في ١٩٣٥ أو ما حدث في ٤٦ وهو الحركة الطلابية والعمالية التي تمت وقتها. ويفسر هذا كيف استطاع الإخوان في مرحلة ما قبل ٥٢ أن تكون قوى سياسية، فكان هناك تنوع سياسي موجود وهذا يفسر المأزق الذي نحن فيه في المرحلة الأخيرة عندما يحدث خلاف حزبي يخرج أحد الأطراف المختلفة- ويؤسس حزبا جديدا كما فعل أحمد ماهر باشا عندما خرج من حزب الوفد. القضية عندي أنه لا يوجد سياسات في مصر لإقامة ملعب سياسي حقيقي وإرادة سياسية لإقامة مجتمع ديمقراطي، وهذه هي مسؤولية السلطة، والنظام السياسي في مصر يقول أن الرئيس له كل السلطات. الأمر الآخر هو أن القوي السياسية في مصر لم تبدأ بعد مرحلة بناء البنية التحتية للديمقراطية، وهي فكرة نزاهة الانتخابات وفكرة توزيع عادل في الأعلام وهي أسس إقامة حياة ديمقراطية. هل الأحزاب ضعيفة؟ نعم لأن النظام السياسي في مصر ضعيف، ولا

توجد دولة ديمقراطية في العالم لديها تداول سلطة تجد فيها أحزاب ضعيفة، وعلى المستوى الداخلي في الأحزاب فإنه لا توجد ثقافة الديمقراطية، وهذه معركة لابد للنخبة أن تخوضها جديا وهي لماذا لا توجد ثقافة الديمقراطية داخل المؤسسات المدنية في مصر. في تقديري أن الورقة تكلمت عن تفسير لتعدد الأحزاب في عهد الرئيس السادات على اعتبار أنها تتحدث عن أن الرئيس السادات أراد أن يرسل رسالة للخارج أنه يمكنه أن يقيم شكل ديمقراطي في الشرق الأوسط وهذا هو السبب فى وجود حزب الأحرار الاشتراكي هو الذي يمثل اليمين فهو أراد الشكل فقط لا غير. الأمر الآخر أن الأحزاب السياسية في مصر في المرحلة الأخيرة لديها إشكالية عامة وهذا ما يميز الإخوان عن الأحزاب السياسية في مصر وهو أن الإخوان والحزب الحاكم لهم حق العمل في الجامعات المصرية ويتواجد لهم مقرات في كل مكان على عكس الأحزاب السياسية التي لا يسمح لها بالعمل.

في تقديري أن نظام الرئيس مبارك من ٨٤ حتى الآن أراد أن يصفى الأحزاب، ما حدث في انتخابات ٢٠٠٥ هو أما نحن أو الإخوان المسلمين، وما يحدث في ٢٠١٠ هو أنه لا يوجد أحزاب ولا يوجد إخوان مسلمين فالنظام يستفيد من ضعف الأحزاب السياسية ويعمل جاهدا على ذلك. الأمر الأهم أنه لا يوجد في العالم قانون للأحزاب بهذا الشكل، إذا المطلوب هو إرادة سياسية ودستور حقيقي مدني على قاعدة العدالة والمساواة، قانون مباشرة حقوق سياسية وقانون أحزاب وإصلاح سياسي. وهذا يفسر أن هناك بعض الأحزاب –يعني لدينا الآن حزب الغد وآلته الإعلامية من ٢٠٠٥ حتى الآن أقوي من الآلة التنظيمية وسيظهر أثره مستقبلا إذا لم ننقذ فكرة التنظيم لأن هذه هي القواعد الثابتة الموجودة لبناء حزب سياسي. تنوع واختيار الغد لفكره السياسي وإيمانه بالديمقراطية الاجتماعية بجوار

الديمقراطية السياسية هي ما تميزه عن حزب الجبهة أو الوفد أو الأحرار، هل لدينا ثقافة الديمقراطية داخل الأحزاب؟ هل القيادات التاريخية تؤثر فينا بالسلب أو بالإيجاب؟ أعتقد أنها تؤثر أحيانا بالسلب. عدم وجود إمكانية أحزاب سياسية تنشئ بوادر نظام مغلق عن عمد يصفى كل الأحزاب ماعدا الإخوان المسلمين لأن من وجهة نظر النظام أن الإخوان لن يصلوا للحكم لأن لهم مشاكل دينية لن تجعلهم يصلوا إلى الحكم، ولكن الخطورة عندما يأتي فؤاد سراج الدين في ٨٤ ويحصل بعد غياب طويل على ٥٤ مقعد في البرلمان في عام ٨٤ ويحصل على مليون ومائتين وخمسين ألف صوت من الناخبين، إذن هناك فرصة للأحزاب السياسية، إذن لابد من القضاء على فكرة الأحزاب السياسية.

أمر آخر وهو أن الأمن في مصر لا يسمح بإقامة تنظيم سياسي رسمي قومي ولن يسمح وهذه مسألة تاريخية ومعضلة في مواجهة السلطة، وما علينا أن نفعله هو الالتفاف حول قضية الدستور وقضية البنية التحتية للديمقراطية، وهذا يفسر غياب الأحزاب الرسمية أو الكبرى عن تحالفها مع القوى الاجتماعية والسياسية مثل كفاية، لأنها قد تتجاوز خطوط حمراء لا تستطيع بعض الأحزاب السياسية طبقا للقوي الموائمة لإطار الملعب السياسي أن تتحدث عنها. الأمر الآخر أن الأحزاب السياسية لا تفضل أن تدخل مع حركات اجتماعية فى تحالفات لو أنا دخلت مع أي حركة اجتماعية سأضرها لأنني وقتها قد تجاوزت الخطوط الحمراء، فالبداية الحقيقية هي في مسألة الدستور. الأمر المهم هو كما قال الأستاذ عبد الغفار أن الحكومة حريصة على أن تأخذ ثلثي البرلمان، سأقول لك أنه لا يوجد في الدستور المصري نص يؤكد أنه في حالة حصول حزب على الأغلبية له الحق في تشكيل حكومة، وهذا هو الفرق بين دستور ٢٣ و٧١، في دستور ٢٣ قال أن الأحزاب هي التي ستحكم ولكن دستور ٧١ لم يقل ذلك.

محمد بيومي:

أنا محمد بيومي منسق عام حزب الكرامة أؤيد فكرة أن هناك مأزق خاص بالأحزاب السياسية لأن النظام عندما قام بعمل التعددية الحزبية عملها بشروطه والأحزاب لما طلعت استسلمت لهذه الشروط وبالتالي مسألة أن الأحزاب وهي ملتزمة بهذه الشروط تتبني جدول أعمال الجماهير، هذا صعب وهناك خط أحمر ملتزمة به، وهو يعطي الرخصة لواحد فقط، فهناك استسلام من الأحزاب أنها تضع جدول أعمال خاص بها وتحاول فرضه على الناس ولكن الناس لا تلتزم، وبالتالي فالأحزاب ليس لها أي جماهيرية لأنها لو تبنت جدول أعمال الناس فستنزل للشارع وتدفع الثمن وستتعرض لمخاطر لأن قواعد اللعبة المتفق عليها مسبقا ليس هذا. وهذه مسألة مهمة و ترتب ما هو الحل، حالة التيبس شديدة جدا في الحياة الحزبية حتى ظهرت كفاية وحركات الاحتجاج الاجتماعي وأتصور أن جزء من هذه المعادلة أن الكرامة خرج من قواعد اللعبة، لقد قدمنا للجنة شؤون الأحزاب مرتين وتم رفضنا وفي محكمة الأحزاب رفضنا أيضا، ولن نقدم إلى لجنة شؤون الأحزاب مرة أخرى إلا إذا كان المناخ يسمح بظهور أحزاب حقيقية ووقتها سنقدم، وأعتقد أننا لن نقدم ولا نحتاج لأن نقدم.

فظهور حركات الاحتجاج الاجتماعي وحركة كفاية والكرامة والذي أعتقد أنه حزب موجود يكتسب شرعيته من الناس، فله ثلاث نواب في البرلمان وجريدة أسبوعية وقواعد في كل المحافظات. عندنا مستويين وليس الشكل الهرمي، فلدينا الوحدة الأساسية والمستوى المركزى لدينا المستوي القاعدي والمستوي المركزي الذي ينظم بين هذه الوحدات. أريد أن أقول أنه إذا كنا نبحث عن حل فالحل أعلنته حركات الاحتجاج الاجتماعي وليست تلك التي تبعث رجاءات ولا

مطالب للمجهول، وعندما تقول الأحزاب هذا الكلام لا أعرف لمن تقوله ومن سيسمعها، قيمة حركات الاحتجاج الاجتماعى هي أنهم نزلوا الشارع حتى يستجيب النظام لمطالبها وهذه هي قيمة الضرائب العقارية، وحركة كفاية عندما نزلت وأصرت على التظاهر في الشارع نجحت فى رفع السقف السياسي للحركة الجماهيرية. إذا كانت الأحزاب الرسمية في مصر لديها القدرة على الخروج عن قواعد اللعبة، فهذا هو الشيء الوحيد الذي سيقوم بعمل حراك حقيقي في الشارع، هناك طلاب للإخوان موجودين في الجامعة دون استئذان أي شخص ولا توجد قوي سياسية تحاول الدخول في الجامعة غصب عن القانون وستجد من يقول لا، ولكنها ستدفع الثمن. هذه حالة ديكورية خلقها النظام وحالة الاستسلام لها هو الذي يصنع المأزق وحالة الخروج عليها هو المهم، وليست صدفة أن يقول الدكتور محمد البرادعي أنه سيدخل مستقل، وعندما يقول هذا فهو ضد المادة ٧٦ وضد شروط الترشيح. ونادينا في الكرامة أن الانتخابات البرلمانية القادمة يكون هناك تحفظ عليها، ولكن للأسف فشلنا أن الأحزاب وحتى الإخوان رفضوا مسألة المقاطعة وهم يعرفون أنهم سيدخلون مذبحة وكل الأحزاب تنوي دخول معركة مجلس الشعب، ولو أردنا عمل حركة سياسية حقيقية فيجب أن نقلب الحالة كلها، فهذا القانون وهذا الدستور وهذا الديكور الموجود لا يصلح لمصر. حركات الاحتجاج الاجتماعي والإخوان أعطوا مثلا، وأتصور أن الكرامة وحركة كفاية أيضا يعطون مثلا في هذا الاتجاه.

د. زهدى الشامى:

فيما يتعلق بالتساؤلات المطروحة، بالنسبة للورق فأنا أخذتها قبل الاجتماع مباشرة ولا خلاف مع البنية العامة، ولكن بالنسبة للتساؤلات المطروحة أهمها هو

-كما قالت الورقة- أن هناك نظام سلطوي استبدادي وديمقراطية مقيدة ووصلنا لهذا المأزق عبر فترات طويلة والحكم له مسؤولية أساسية. ولكن مسؤولية الطرف الآخر وهي الأحزاب عليها قطعا مسؤولية، وإذا كنا عبر ٣٣ سنة نصل لهذا الوضع المأزوم يجب أن نري مسؤولية الطرف الآخر الذي كان يجب عليه أن يناضل ضد هذه القواعد وأن يرتقي لمستوي أعلى، فإذا بنا عبر الـ ٣٣ سنة في أزمة شاملة بما فيها الاحزاب المعارضة القانونية وغير القانونية وأنا أفضل هذا التعبير بدلا من الرسمية وغير الرسمية، وحتى الحركات الأخرى مثل الإخوان والقوى المحجوبة عن الشرعية كلها موجودة.

ولكن لو تكلمنا عن مسؤولية الأحزاب القانونية والأساسية فأنا متفق أنه في النهاية هناك استسلام كبير لقواعد لعبة تزداد سوءا وتدهورا، ووضع التكيف انتهي وكان مثاله الانقلاب الدستوري في ٢٠٠٧ والذي رفضته كل القوى السياسية، ولكن لا يوجد في الواقع أن هناك أي حركة منظمة لتعديله أو للتصدي له أو التصدي للانتكاس بإلغاء الإشراف القضائي.

السياسة المتكيفة للأحزاب الرسمية لها أسباب كثيرة يجب أن توضع على مائدة البحث، ولكني أعتقد أنه في فترة من الزمن هناك قيادات تاريخية والتي أسست أحزاب مثل الوفد والذي أسسه فؤاد سراج الدين والجيل الأول من حزب التجمع، وحتى القيادات التاريخية التي نظمت الناصري. استمر هذا الجيل لفترة طويلة ولم تتم عملية تنشئة لجيل آخر وفي الغالب تكونت عناصر أسميها بيروقراطيات حزبية موجودة داخل الأحزاب كلها شبه متكيفة مع الوضع، وبالتالي فالأحزاب أقل من فكرة كسر قواعد اللعبة التي تكلم عنها الزميل من الكرامة، والحقيقة هناك تقبل متزايد لقواعد اللعبة وأعتقد أنه في التجمع مثلا في ظل مناقشة

الأزمة، كان يقال أننا نقبل بالشرعية الدستورية ولكن لا نقبل بالقيود التي وضعتها الحكومة. ولا نفسر الشرعية الدستورية على أساس أنها القيود الحكومية، ولكن كيف يتم هذا في الواقع، أعتقد أن هناك مشكلة كبيرة. طبعا نقطة أخرى خاصة بتراجع كبير جدا في العمل الجبهوي والتنسيق بين القوي المعارضة المختلفة، في أواخر السبعينات كان هناك فعالية واسعة في هذا المجال وفي ٨٧ كانت هناك وثيقة للإصلاح السياسي، وأعتقد أن تضارب العمل الجبهوي من ٢٠٠٥ حتى الآن له مردود حقيقي، والائتلاف الذي تشكل في ٢٠٠٥ لم يكن له صدى حقيقي حتى في الانتخابات البرلمانية. فكرة العلاقة بالحركات الاحتجاجية وغيرها من القوى أعتقد أنها واردة في إطار فكرة عدم الخروج على قواعد اللعبة حيث أنك تقبل بها في إطار معين، فيكون الميل أقل للتعاون مع قوي مصنفة خارج الإطار وأعتقد أن هذا ينطبق على الأحزاب نفسها. فأنا من حيث متابعتي، حزب الغد قبل واقعة أيمن نور لم يكن داخل صلب التنسيق بين أحزاب المعارضة وأعتقد أنها لأسباب من هذا النوع أو أسباب تاريخية بين الوفد والغد.

أعتقد أن الإشكالية الأخري المهمة هنا هي إشكالية الإخوان المسلمين، لأن الإخوان المسلمين في فترات كان هناك تنسيق ودخلوا في التنسيق بين قوي المعارضة، وبعد ذلك توقف هذا الأمر، وكذلك الحزب الشيوعي المصري، ولكن أعتقد أن الإشكالية موجودة عند الإخوان من الطرفين: من طرف قوي الأحزاب القانونية المتمتعة بالوضع القانوني ومن قبل الإخوان أنفسهم، بعض الخبرات السلبية في العمل الجبهوي في فترات سابقة معهم موجودة، وأيضا عدم الوصول لصيغة واضحة للإخوان للتحول لقوة سياسية مدنية أو حزب سياسي مدني بالمعنى الحقيقي واستمرار هذا الوضع المزدوج ما بين ما هو مدني وما هو ديني والدعوي

والسياسي، أعتقد أن هذه إشكالية في تقسيم الواقع السياسي المصري، ولكني أعتقد أن هذه الإشكالية يتم استخدامها بشكل مغرض من جانب الحكم لفكرة زعزعة الإخوان. أريد في النهاية أن أقول أنه يبقي هذا النموذج المصري للممارسة وهو نموذج متفرد جدا في العالم، والفكرة التي قيلت أننا أمام ديكور وتمثيلية هي فكرة حقيقية، ولو استمرت التمثيلية لمدة ٣٣ سنة فهذا شيء خطير جدا ولكن أعتقد أن في الفترة الأخيرة هناك ظواهر جديدة تنذر بخطورة في النظام السياسي، لأن فكرة الدكتور البرادعي في التمييز بين الشرعية القانونية والشرعية السياسية مهمة جدا، ولا يمكن استمرار شرعية النظام السياسي على أساس فكرة التمثيلية والانتخابات المزورة، وهذا يخيل للبعض أنه يعطي شكلا قانونيا ولكنه لن يعطي للنظام أي شرعية خاصة في فترة انتقال السلطة المتوقعة، فهناك فترة انتقال سلطة كانت معتمدة على شرعية سياسية من نوع قديم وهي في الحقيقة استمرار لنوع من الشرعية السياسية لثورة ٢٣ يوليو، ولكن لا يمكن عمل شرعية سياسية حقيقية عن طريق التمثيلية، وسنواجه في فترة قريبة بأزمة حقيقية .

وأعتقد أنه من المفروض أن تفكر فيها الأحزاب القانونية وأن تفكر في الإمساك بشكل سليم بين ما هو قانوني ودستوري وبين كسر هذه القيود ومد الأيادي بشكل مبدئي لكل قوي المجتمع، ورفض قواعد اللعبة الفاسدة بهذا الشكل وفي مقدمتها التفكير في انتخابات مجلس الشعب المقبلة، وخوض انتخابات مجلس الشعب بهذه الطريقة ستضفي مزيداً من الهزل على الأحزاب السياسية ويجب أن تفكر جديا في خوض معركة سطوع سياسي ودستوري مرتبط بنوع من المطالب الاجتماعية، والتي تمد الأيادي للحركات الاجتماعية وكافة القوي السياسية الموجودة وتفكر في أخذ موقف من الانتخابات المقبلة.

أحمد فوزي:

أنا الحقيقة مهتم بأهم العوامل التي ساعدت على النهضة في التعددية الحزبية في مصر، معظم المداخلات تكلمت إما عن علاقة الدولة بأزمة العمل الحزبي في مصر أو علاقة النخب السياسية، ولا توجد أحزاب سياسية بدون مواطنين وفي تقديري أن مشكلة المصريين أنهم غير مؤمنين أنه من أجل تحسين ظروفهم ومستوى معيشتهم هذا معناه أن يدخلوا في أحزاب أو نقابات وهم غير مؤمنين بهذا والنخب لم تقم بهذا الأمر، النخب المصرية تطالب بتعديل الدستور وهي لم تسوق عند المصريين السبب في تعديل الدستور وكيف أن هذا سيؤثر على مستوى معيشتهم والنخب السياسية تتعالى على هذا في بعض الأوقات.

الفترة الماضية في الخمسين سنة حدث تشوية للعمل السياسي في مصر، وكانت دائما هناك مشكلة في المشاركة في العمل السياسي وهناك مشكلة القبض على الناس، أو المشكلة الحالية وهي أن من يشاركون في العمل السياسي سواء الذين ينزلون مظاهرات أو مثل هذه الأمور تجد الحكومة تحاوطهم من جميع الجهات بالأمن المركزي وتعزلهم عن الناس، والناس في ذهنها أن من يعملون في العمل السياسي هم من تحاوطهم الحكومة، فالنخب السياسية لم تستطع أن تجعل الناس تصل لفكرة أنهم جزء من المعادلة. يوجد تحقير للعمل الجماعي في مصر عامة، وهناك مشكلة في ثقافة العمل الجماعي في مصر والأكثر منها النخب السياسية، وهم أكثر ناس في العالم يقولون أنهم مستقلين وقد يشتمون الأحزاب الأخرى وليس لديهم استعداد في عمل مجهود لعمل تنظيمات سياسية، وهناك مشكلة أخرى وهي عدم تعاطف الشباب المصري مع العمل العام وهذه أزمة حقيقية ولا يجوز أنه في كل مكان تدخل فيه الأحزاب أو النقابات نجد المتعاطفين هم من فوق الخمسين، ولا تجد في

المدارس أو مراكز الشباب أو النوادي أي من هذا، وكل من يريد تحسين شروط اللعبة في مصر يجب أن يفكر في هذا الأمر. مشكلات الأحزاب هي من الدولة وهي المسؤولة الأولى والأخيرة عما وصلنا إليه، ونحن في دستور غير ضامن للحريات وحتى الحريات العامة في مصر يوجد بها مشكلة وهناك قانون طوارئ ولا يوجد تداول سلمي للسلطة عند الدولة، فلو أن الأحزاب تعرف أنها لن تتداول السلطة وأنه لا يوجد انتخابات حرة ونزيهة فماذا ستفعل؟ هناك مشكلة الديمقراطية الداخلية في الأحزاب، لا يوجد في مصر حزب له لائحة ويمكن أن تتغير اللائحة كل ثلاثة أيام.

هناك أحزاب عريقة ليس لديها لائحة، وعندما كنت أراقب انتخابات الحزب الناصري طلبت منهم اللائحة الداخلية لم يعطوني إياها، فهم لا يوجد لديهم فكرة اللائحة الداخلية، هناك مشكلة في الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب ولا توجد كوادر شابة. هنا سؤال عن إمكانية إصلاح التعددية الحزبية؟ لا يجوز إلا أن نصلح الأحزاب لأنه لا يوجد عمل سياسي دون أحزاب، التعددية بهذا الشكل بها مشكلة ويجب تغيير قواعد اللعبة ولا يجوز لأي شخص يريد أن يعمل في العمل السياسي يكتفي بفكرة أن الدولة استبدادية وأن هناك لجنة شؤون أحزاب، وعلي الناس أن تفكر في الخروج عن إطار الشرعية وأعتقد أن أي شخص يعمل عملا سياسيا الآن أهم ما يريده هو أن يحصل على الرخصة ليكون جزء من اللعبة، ومن المؤسف جدا انه في انتخابات المحليات الماضية، تواطئت الأحزاب الرئيسية الأربعة على التزوير الشديد رضيت لأنها رضت لنفسها أن تحصل على عدد من الكراسي وهذا سيحدث في انتخابات البرلمان القادمة. أولا أنا ضد من يقاطعون الانتخابات، ولكن إذا كنت تعرف أن في شروط اللعبة القادمة هناك قوي سياسية محرومة من المشاركة وهناك

ضمانات غير موجودة كي تشارك في انتخابات حرة ونزيهة والأحزاب السياسية لا تقوم بعمل أي مجهود لعمل هذا فهذا معناه أننا ندخل على صفقة. كان هناك سؤال عن تحفظ الأحزاب السياسية على الحركات الجديدة؟ ما هي الحركات الجديدة أصلا، هل مقصود بها الحركات الاحتجاجية السياسية؟ من المؤكد أن حركات مثل كفاية أثرت في الحياة السياسية في مصر أو الحملة الشعبية من أجل التغيير أو اللجنة التنسيقية للحريات العمالية والنقابية، وكي لا نخدع أنفسنا هم جزء من العمل السياسي في مصر، وأنا كنت أعمل في الحملة الشعبية والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وكوادر الغد هم من كانوا في كفاية وكوادر الأحزاب اليسارية المحجوب عنها الشرعية كانت في كفاية، ولكن أزمة الحركات السياسية الموجودة هي أزمة العمل السياسي في مصر وهي أن المواطنين المصريين ليس لهم دخل به. ولكن لو تكلمنا عن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية مثل الضرائب العقارية أو أن هناك مواطنين لديهم تردي شديد في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فينزلوا إلى الشارع للمطالبة بمطالب فئوية بسيطة والنخبة السياسية تتعالي عليها وتسخر منهم لأنهم يطلبون خمسين جنيها مثلا، فيجب إقناع المواطنين المصريين أن أحوالهم لن تتحسن إلا باشتراكهم في العمل السياسي.

صلاح عدلي:

بالنسبة للأسئلة التي طرحها أستاذ عبد الغفار، أول سؤال يقول إلى أي مدى تتفق مع الطرح الموجود في الورقة بشكل عام؟ أنا أتفق بنسبة كبيرة ولكن أعتقد أن النقاط التي قالها بعض الزملاء تؤكد أن التعددية هي القضية الأساسية التي تتناولها الورقة لا تساوي الديمقراطية، والديمقراطية مرتبطة بالتعددية ولا توجد تعددية سليمة بشكل حقيقي ومستقر بدون ديمقراطية سواء في النظام الدستوري أو المناخ

الثقافي. أهم نقطة في قضية الديمقراطية هي أن تعميق مسألة الدولة المدنية والمواطنة، والقضايا الجوهرية لا يمكن فصل قضية الديمقراطية والتعددية عن هذا الأمر. في تقديري أن المناخ العام به بعد غائب قليلا، وهو أنه رغم أن الرأسمالية وهي تتحول إلى الانفتاح وهذا الصراع الاجتماعي كانت تتطلب وجود إظهار نفسها أمام العالم، ولكن أخطر من واجه هذه التجربة هي الطبقة التي تشكلت في هذه الفترة من بداية السبعينات هي طبقة رأسمالية يغلب عليها الطابع الطفيلي والتبعية الكاملة للعالم الرأسمالى، ومرتبطة عضويا بالقوة الريعية في المنطقة والتي استفاد منها التيار الإسلامي السياسي ودعمتها الإمبريالية العالمية ودعمتها بشكل جبار في السعودية باعتبارها مركز هذا الأمر.

وهذا المناخ العام الثقافي والفكري أدى لتحول اهتمام الرأي العام في السبعينيات من اهتمامات لها طابع وطني أو يساري أو ناصري إلى استقطاب حاد ما بين سلطة تابعة للإمبريالية العالمية وبين تيار إسلام سياسي بجانبيه المختلفين :الجهادي والإخوان، فالإخوان من أكثر المستفيدين من هذا التحول الذي حدث وهذا لم يؤيدهم بل بالعكس فتح لهم إمكانيات مذهلة للعمل السياسي. النقطة الثانية هي أن التحول الذي حدث في بداية الثمانينات من نظام الانتخاب الفردي لنظام الانتخاب بالقائمة لم يأخذ مساره ولكنهم وأدوه وعادوا مرة أخري للنظام الفردي وهذا نكسة كبيرة للتعددية في مصر.

وإذا كان الوفد قد اخذ مليون صوت والتجمع أخذ ٣٠٠٠٠٠ صوت، فلو تطورت هذه المسألة كانت ستكون إمكانيات نبني عليها للغد لأن الناس بدأت تصوت لقائمة ومن هنا كان البعد الغائب عن الخريطة السياسية الموجودة. النقطة الثالثة هي مسألة المستقلين، وأنا رأيي أن هذه الأزمة الجبارة من الحكم ومن المثقفين

ومن كثير من النخبة السياسية والآن من الفضائيات الخاصة والحكومية، تلعب دور أساسي في هدم فكرة الحزبية وفكرة العمل السياسي في مصر، ويمكن أنهم حاولوا استخدام مسألة المجتمع المدني وقد يكون ببعض التوجهيات، ولكن هي يمكن أن تكون بديلة وحتى الحركات الاحتجاجية أنا اري انها دخلت من البداية في تعارض مع القوي السياسية وأيضا القوى السياسية تعاملت معاها بنوع من الحساسية وكان لهذا دور في المشكلة التي واجهت المستقلين، واليوم عندما نطرح مسأل تغيير تقوم أصلا على أساس الأفراد وهل يستمر الأفراد؟

معظم هذه الحركات في مأزق، وهذه الحركات اللي كان لها طابع سياسي لم تلتحم بشكل جاد مع الحركات الاجتماعية، وهذا التحول الذي حدث في مصر منذ ٢٠٠٦ بعد أن كانت المطالب عامة بقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي وقبلها مطالب وطنية لدعم الانتفاضة، فهذا التحول الاجتماعي الذي قامت به الطبقة العاملة في المحلة وكان مهما للأحزاب السياسية كي تلتحم به، فنتيجة القمع الأمن والموقف المتخاذل من الأحزاب السياسية لم يتم، ولكنه مؤهل للاستمرار، فهذه الحركات الاحتجاجية الجديدة، والملفت للنظر أن الإخوان دورهم ضعيف فيها ولكنه قوي في حركات أخري لها أهداف أخري خاصة بالثقافة وبعض الأشياء، ولكن في الحركات الاحتجاجية الاجتماعية ليس لهم وجود.

بالنسبة لسؤال هل يمكن إصلاح الأوضاع؟ بالتأكيد، من المؤكد أن مصر مرت بظروف أسوأ من هذا ولكنها تحسنت، وأريد لفت النظر إلى أن هذه الإمكانية لا يمكن أن تقوم بها قوي بذاتها، وإذا كانت هناك تيارات ولديها تعبير سياسي، وان كانت تتفق على القضايا السياسية فلا يوجد عمل جماعي لهذه الأحزاب في تحالف موحد بخطوات ملموسة للناس. كنت أناقش الدكتور أسامة في ١٢ محاولة لعمل جبهوي ووصلنا لوثيقة

كاملة، والإخوان لم يوقعوا على الجزء الأخير فيها لأنه يخص الدولة المدنية، وهذا العمل فيه رؤية وأنا أختلف مع الورقة في هذا الأمر، ولكن هذه الرؤية على الورق فقط ولم تتحول إلى فعل ضاغط على السلطة مرتبط بنزول الناس وضاغط على كل القوي الرافضة للتغيير، لم يحدث هذا. ثانيا، لم تلتحم هذه المطالبة بالإصلاح السياسى مع المطالب الاقتصادية والاجتماعية، البرادعي يقول التغيير الدستوري والناس تقول الإصلاح السياسي والتغير السياسي والتحول السياسي ولكن ما لم يرتبط بقضايا الناس الأساسية فلن يكون هناك زخم جماهيري، وهذا الانفصال بين الاثنين أرى أنه عقبة رئيسية في عدم تقوية الأحزاب، ولابد من دمج وربط المسائل ببعضها.

د. أسامة الغزالي حرب:

أشكرك وأشكر الأستاذ حلمي شعراوي على الدعوة والنشاط، أستاذ صلاح يقول أن مصر مرت بأسوأ من هذا بكثير، لا أنا لا أرى الأمر مثله، هذه أسوأ مرحلة مرت بها مصر منذ محمد على حتى الآن. مشكلة هذا الأمر هو كيف أختصر في موضوع بهذه الأهمية. في الحقيقة أنا أفسر حالة الأحزاب السياسية الآن بطبيعة النظام السلطوي في مصر منذ ٥٢ والذي تطرق إليه الأستاذ عبد الغفار، وبطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبالظروف الخارجية وكل هذا يؤثر في العملية السياسية. فيما يتعلق بالعنصر الأول، قطعا النظام السياسي المصري من سنة ٥٢ رافضا للحياة الحزبية منذ اليوم الأول. كنت في حديث مع معتز الدمرداش على الهواء وقال لي أن مصر ليس فيها أحزاب سياسية، قلت له حسنا مصر ليست فيها أيضا مؤسسة سياسية. وبالتالي فطبيعة النظام المصري منذ ٥٢ حتى الآن أنه لا مؤسسي ولا سياسي ولا أحزاب ولا انتخابات، وكنت أستمع عن إمكانية الوصول لخمسين صوت وثلاثين صوت، ألا تعلموا جميعا كيف تجري الانتخابات في مصر؟

ليس من المعقول أن نتكلم عن الأصوات بعد كل ما يحدث وجميعنا يعرف ما يحدث، وفي كل انتخابات وكل مناسبة وحسب الأحوال العامة يجلس رجال الحزب الحاكم ويقسموا الأصوات حسب رغبتهم، في بعض الأوقات تكون هناك استثناءات وهي تأتي من سوء في الحسابات أو حالة خاصة، مثل أن يأتي ناس من الصعيد ويهددوا الحكومة، وإذا تركوها بشكل متعمد حتى يعطوا انطباع للعالم الخارجي أن هناك انتخابات قاموا بها بمنتهي الكياسة.

إذا في الواقع نعلم جميعا انه لا انتخابات ولا حياة سياسية في مصر أصلا ويجب أن تكون لدينا القدرة على الوصول لجذور المشكلة، وهذا الكلام ينطبق على المؤسسة السياسية في مصلا كلها، ولا توجد بها إعلام، فالإعلام الرسمي المصري يأخذ صفر الآن وهناك مؤسسات صحفية هائلة تستنزف مليارات مصر الأخبار والأهرام والجمهورية، وظهرت مجموعة من الصحف الصغيرة تجاوزت هذه المؤسسات مؤخرا وأصبحت هذه المؤسسات في الفراغ. وينطبق الأمر على الإعلام الحكومي الذي يأخذ مليارات ويتركه الناس ليشاهدوا دريم وأوربيت.

إذا فمصر في الحقيقة كل ما فيها من مؤسسات تفقد قيمتها ومغزاها، وفي هذا السياق الأحزاب جزء من هذه العملية، وأنا اعرف جيدا الحدود التي أتحرك فيها. السبب الثاني أن الأوضاع الاجتماعية في مصر وصلت لحالة من التردي والخطورة أيضا غير مسبوقة في تاريخنا، فالفجوة الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء في مصر كبيرة وأرى أنها أخطر ما يهدد الحياة المصرية بشكل مطلق وهناك حوالي ٣٠ مليون مصري يعيشون دون مستوي الحياة الآدمية ويشكلون قنبلة حقيقية لمستقبل مصر، وبالتالي لديك الآن طبقة طفيلية وطبقة رأسمالية تتمتع بمستويات معيشية غير مسبوقة في المنتجعات وأماكن كثيرة تحت أسماء أجنبية، وفي نفس الوقت الطبقات

الفقيرة التي تطحن تعيش في ظروف بشعة إلى جانب ما تعانيه الطبقة المتوسطة، وهذا يؤثر بشكل مباشر على الحياة الحزبية وبالتالي من الصعب أن تجد نوعا من الإقبال على الحياة الحزبية لأن الوسط الاجتماعي مشوه ولا يسمح بهذا. هنا مسألة مهمة وهي أن معظم الطبقة المتوسطة منشغلة بلقمة العيش، وهذا يفسر الإحجام عن المشاركة السياسية، ومن ضمن الأشياء التي تثير ذهني هو لماذا لا يثور المصريون ولماذا لا يتحركون في ظل هذه الظروف الكاسحة، لو عدنا للعلوم السياسية لأنه في الحقيقة تثبت نظريات الثورة أن الشعوب تثور عندما تكون في حالة من الحرمان النسبي، ومعناه أن الناس تتمتع بدرجة من المعيشة تمكنها من الثورة والانطلاق، ولكن عندما نعيش في ظروف تطحننا يوميا وتجعلنا ننشغل بنسبة ١٠٠٪ للحصول على لقمة العيش فليس هذا هو الظرف المناسب إطلاقا لا للثورة ولا للحركة السياسية ولا للمشاركة السياسية، وهذا العنصر الاجتماعي هو العنصر المؤثر في الحياة الحزبية.

الشيء الثالث في العنصر الخارجي هو أنه يلعب دورين في منتهي الخطورة، ومن المؤكد أن احد العوامل الأساسية التي حركت توجه النظام المصري في السنوات الخمس الأخيرة لبعض الانفتاح هو الضغوط الخارجية ولكن لها آثار سلبية على الواقع الاجتماعي والحركة السياسية في مصر، فأنا أعتقد مثلا أن الضغوط الخارجية هي احد أسباب الضعف الحقيقي للمجتمع المدني في مصر، لأن المجتمع المدني الذي يقوم على فكرة التطوع انتهى وأصبح يقوم على المؤن الخارجية والدعم الخارجي، والكثير من المنظمات الخيرية وكل منظمات حقوق الإنسان تقوم على المعونة الخارجية، وهذا هو العامل الاجتماعي الحقيقي وهو سرطان أصاب مصر، فمصر عرفت المجتمع المدنى الفاعل الذي بني مستشفيات وجامعات منذ ١٠٠ سنة، كم غني الآن يساهم في عمل

تطوعي؟ هذه أشياء تنخر في صلب الحياة السياسية في مصر.

قد يسألني شخص إذا كنت اعرف كل هذه الأمور فماذا أفعل في الحزب السياسي؟ الحزب السياسي هو مدرسة للمشاركة السياسية لأعضائه والشباب وهو مدرسة للتنشئة السياسية، وهو أداة للتنمية السياسية بشكل عام وعليه أن يسهم في السلطة السياسية بشكل عام، ولكن هذه الوظيفة الأخيرة تخضع للتحكم الكامل للدولة والنظام السياسي، ولكننا يمكننا القيام بالوظائف الأخرى، وبالتالي ليست مصادفة مثلا أن في حزب الجبهة الديمقراطية نهتم بالشباب، وأن تكون هذه مدرسة لتربية الشباب على معني الممارسة السياسية والحياة السياسية ومعنى التوجه المباشر لحل المشاكل السياسية وهذه ليست مدرسة سهلة، ولكن هل هذا معناه أن يقوم الحزب بدوره؟ لا طبعا لأنه لا يقوم كما ينبغي لأن المسألة مرتبطة بالمحيط العام الذي يوجد فيه. ينعكس هذا مثلا على كثير من المواقف فأنا أعتقد أن الأستاذ عبد الغفار شكر ينتقد الأحزاب السياسية ويقول أنها رافضة للحركات الاجتماعية، واسمحوا لي هنا أن أتكلم بانحياز للجبهة الديمقراطية.

هناك فرق يجب أن نعرفه بين أحزاب استمرار لأوضاع قديمة مثل الوفد والتجمع والناصري وبين أحزاب جديدة نشأت للظروف الحالية مثل حركة كفاية وهي حركة حزبية سياسية والغد والجبهة وهذه نشأت استجابة للظرف الحالي، وبالتالي قدرتها على التفاعل مع الأوضاع الجديدة يكون أعلى بكثير، وبالتالي ليست مصادفة مثلا أنه عندما تظهر حركات سياسية في مصر فأول من يلتحقوا بهم هم الجبهة والغد، ولكن الآخرين الذين لديهم تراث يشدهم للخلف يكونوا مترددين، ولذلك نحن نستضيف الحركة المصرية ضد التوريث، وكذلك رد الفعل فى موضوع البرادعي، ونحن نرحب بهذه المبادرة ونشجع العديد من الشخصيات المصرية الأخرى

على أن تقوم بهذا لأن هذا نوع من الضغط على النظام السياسي وهو نوع من التوعية للناس كي تساهم في هذا. وانطلاقا من هذا الوضع نحاول أن نلعب دورًا إيجابيًا بالفعل مع الحركات السياسية، وبالتالي أريد أن أقول نحن نتفاعل مع هذه الحركات ونعتبر أنفسنا جزءا لا يتجزأ منها وندعمها ونحتضنها كما هي تدعمنا.

السيد عبد العال:

المطلوب أننا لا نقول كلام دبلوماسي ونتصارح ولذلك سآخذ جزئيات ولن أقول كلاما فكريا. الجزئية الأولى : هي مسألة التعديلات الدستورية الأخيرة تقول أن الوعد بالتدرج في الديمقراطية هو رهن بسلطة الحاكم وبالتالي فقصة التعددية هي استثناء فى سياق اسمه السلطة المستبدة المتسلطة سواء بدأت في ٧٦ أو بعدها بقليل، وأن مجمل مؤسسات المجتمع محكومة بهذه الفكرة التسلطية والحالة الحزبية مقيدة بالكثير من القيود. ثانيا: النقطة التي تقول انصراف الجماهير عن الأحزاب. الحقيقة أن من انضم للأحزاب في ٧٦ هم أناس مهتمة بالحياة العامة والحياة السياسية، ومن جاء التجمع أو ذهب لحزب الأحرار أو بقي في حزب الوسط معظمهم في الاتحاد الاشتراكي، إعلان تأسيس هذه الأحزاب الثلاثة أعطى للناس رسالة أن التعددية موضوع جاد وأن نظام الحكم كما هو وأن التنظيم الواحد كما هو وأن هذه حالة استثنائية تتعاملون معها في هذه الحدود وعلي قيادات الأحزاب أن تفهم هذا أيضا. ومن هنا كان موضوع أن الجماهير لم تنصرف عن الأحزاب ولكن الجماهير خارج الموضوع قبل ذلك ب ٣٠ عاما، وهي مستبعدة من المشاركة الشعبية سواء في نقابات مهنية أو في نقابات عمالية أو مؤسسات مجتمع مدني وأخيرا الأحزاب، وكل هذا لازال مقيدا ومحكوما بالسلطة حتى الآن، ونموذج على ذلك أن هناك أحزاب ليبرالية في مصر فهناك حزب الوفد ليس به أعضاء من القوى الليبرالية ولا الغد ولا حتى

حزب الجبهة الوطنية، ومع ذلك فالاتحاد العام للغرف التجارية واتحادات الغرف التجارية في المحافظات فيها أغلبية ساحقة للحزب الوطني، واتحاد الصناعات كلهم من الحزب الوطني، ومعظم رجال الأعمال المتوسطين في الريف والمدينة يلهثون وراء عضوية الحزب الوطني. إذا فالموضوع أيضا ليس رهن باختيار فردي ولكن هناك مناخ حكم وطريقة في إدارة مؤسسات الدولة توجه صاحب المصلحة الصغيرة أن مكانه في الحزب الوطني، فهذه إحدى الأشياء. الشيء الثاني هو موضوع ربط الحزب بالحركات الاحتجاجية، سأعطي نموذج حركة كفاية وشارك في تأسيسها أعضاء من حزب التجمع، وان حركة كفاية لا ننسي أنها خرجت بشعار لا للتمديد ولا التوريث وكانت حركة نبيلة وضمت عدداً من الشباب.

لكن حركة كفاية وغيرها من الحركات الاحتجاجية ذات الطابع السياسي بدأت معركتها مع الأحزاب فظهرت على أنها بديلا للأحزاب، وتطورت لأنها بدأت تتكلم عن برنامج سياسي لها وكذلك خرجت من اطار حركة احتجاجية على أنها مشروع حزب وهذا أثر على بنيتها الداخلية، ولكن بالنسبة للحركات الاحتجاجية الاجتماعية فنقول ما المشكلة مثلا بين الأحزاب و مهندسين ضد الخراسة أو الضرائب العقارية وعمل نقابة عامة لهم وهي ظاهرة نبيلة جدا، لا توجد أي مشكلة أصلا وهناك أعضاء فيها من الأحزاب لأنها لم تطرح أنفسها بديلا لأي أحد ولها مطلبها. فالمشكلة بين الأحزاب والحركات الاحتجاجية ليس لأن الأحزاب غير مرحبة بها ولكن لأن الحركات تبدأ كأنها تطرح نفسها بديلا للأحزاب، وهذا ليس فيه مشكلة ولكن يجب أن تدرك الحركات أنها حركة بمطلب وشعار وإلا ستنفجر وتتفكك. في النهاية أحب أن أقول أن الخروج من المأزق ليس وصفة فكرية ولا وحدة أحزاب وحركات سياسية ولكن تكسير وتفتيت وتقويض المتبقى

من قلاع الاستبداد المتمثلة في مواقع بعينها تحميها قوانين تمنع النقابات المهنية والنقابات العمالية والمجتمع المدني من أن يكون الصوت العالي فيه هم القادرين لأن لديهم إمكانيات مالية وبالتالي هناك مواجهة قانونية ومبادرات، لأن الدائرة الاستبدادية ليس أساسها أنها مكملة للأحزاب، ولكن الأحزاب ستنطلق وتنشأ أحزاب جديدة وليس بتغيير قانون الأحزاب فقط ولكن بهدم البنية الاستبدادية نفسها، وهذا نضال قانوني ونضال سياسي ونضال شارع، ويجب أن نأخذ الضرائب العقارية كنموذج.

عصام شيحة:

سأبدأ من حيث انتهى الزملاء مع أن الورقة كنت أتصور أنها ستقوم بعمل مقارنة بين الفترة ٢٤-٥٢ وهي الفترة التي كان فيها نوع من تداول السلطة ما بين الأحزاب وبين من ٧٦ حتى الآن، وأرى أننا في الوقت الذي الكل ينتقد الأحزاب نحن ننتقد الأحزاب ولا نطرح بديلا لها. هناك إشكالية في مصر، أتصور أن التداخل ما بين الحزب والوطني والدولة، طالما ظل هذا التداخل فإن فرصة تداول السلطة –أمل الأحزاب– لن تتحقق. وألاحظ أننا نتكلم في كل شيء دون الكلام عن المؤسسة العسكرية وأغلب المحافظين من المؤسسة العسكرية وكل المحليات التي يتكلمون فيها وبها الفساد وصل للأعناق متوغلة بها المؤسسة العسكرية. ونحن نتحدث عن دستور ٧١ رغم انه لا ينص على التعددية الحزبية ولكن كانت هناك أحزاب في ٧٦ وقمنا بعمل القانون ٤٠ لسنة ٧٨ الخاص بالأحزاب ولم يكن هناك تعددية قبل تعديلات ٨٠، ورأينا ثقافة الأحزاب لدى المصريين وهو انه عندما قرر السادات تغيير حزب مصر العربي الاشتراكي للحزب الوطني لتأييد كامب ديفيد انقلبت الناس داخل المجلس تماما وهذا يدل على أنه لا توجد ثقافة

الانتماء للأحزاب، لدينا موروثات ثقافية وهو الفكر السلطوي، ولا يوجد في مصر من يجلس على كرسي ولا يريد أن يقوم من عليه وكل منظمات المجتمع المدني التي شاركنا فيها كلنا والتي بدأت قوية انتهت بأنها أصبحت مؤسسات فردية أو عائلية. غياب فكرة تداول السلطة داخل الأحزاب نفسها وداخل منظمات المجتمع المدني، وهذه فكرة ثقافية هامة. الزملاء تحدثوا عن النظام الانتخابي، وطالما أن النظام الانتخابي فردي فكيف نتحدث عن الأحزاب.

نحن نريد برامج حزبية تتنافس فيها الناس، والرئيس مبارك في تعديلاته الأخيرة قال «أطالب بتعديل المادة ٦٢ لسببين وهما دعم الأحزاب وتقويتها . والسبب الثاني هو تمكين المرأة، وقال إن هذا يتحقق بتغيير النظام الانتخابي بأن نقوم بعمل نظام انتخابي يجمع بين القائمة النسبية والنظام الفردي» وهذا لم يتحقق.

رأينا كيف أن التعديلات الدستورية والتي نتصور أنها المخرج الحقيقي للنخبة السياسية، رأينا كيف عندما تعدلت المادة ٧٦، ولا يوجد دستور في العالم تكون ليده الباب الثالث هو باب الحريات وهو من الأفضل على العالم وأن يقوم بعمل تعديل فيه لتقييد مواد داخل الدستور. أتصور أن المخرج من المأزق بأن يكون حزبين كبار، وما المشكلة في أن تجتمع الأحزاب اليسارية كلها وتكون لدينا قوتين كبيرتين، فكرة الائتلاف والتحالف فكرة تشوبها عدم المصداقية والشك ما بين الأطراف، فأي تنظيم نقوم به منذ مؤتمر ٥ نوفمبر ٨٧ حتى اليوم هناك فقدان للثقة، وكما رأينا فكل التحالفات التي تتم بيننا على أرض الواقع تنتهي، فنحن نحتاج لإعادة الثقة بين الأحزاب السياسية.

أتصور أيضا أن الحل أن يتم تجسير المساحة بين الاجتماعي والسياسي، ولا يجب أن نرى الاجتماعي يقوم بحركات ومطالب طوال الوقت ونحن بعيدين عنه، يجب

تقريب المسافة ما بين السياسي وما بين الاجتماعي والنقابي. الفكرة الثانية وأتصور أنها مؤسفة جدا وهي أن اغلب المشتغلين بالعمل النقابي في مصر الآن أول ما يفعلونه أنهم يتبرأون من السياسة وأغلب التنظيمات عندما نتقرب منها كأحزاب يتبرئون من الأحزاب لأنه يتصور أن الأحزاب ستجعل الحكومة تهاجمه أكثر أو لن تنفذ مطالبه بسبب وجود الأحزاب ورأينا هذا مع تنظيمات كبيرة. أيضا فكرة إعادة تملك الوطن: الدور الاجتماعي لرجال الأعمال. لدينا إشكالية وهي الإخوان والحزب الحاكم وكل منهم يبرر تواجد الآخر ولا يريدون إنهاء الأزمة حتى لا تكون هناك أحزاب ثالثة وغياب ثقافة المشاركة السياسية وعدم قبول الآخر، وأتصور أن نتساءل، أين الجماهير من الأحزاب، وهم يعرفون أنهم عندما يقتربون من الأحزاب ستحدث لهم مشاكل. أتصور أيضا الأحزاب طاردة، لأن الأحزاب عندما لا تنجح في الانتخابات تجدهم يقطعون في أنفسهم، فالبداية نفسها هي في تعديل النظام الانتخابي.

محمد فرج:

أريد القول بأن هناك عبارات دالة أن الوضع الذي توجد فيه التعددية الحزبية يعكسها ضعف البنية التحتية للديمقراطية، هذا الضعف أنتج شيء أسميه غياب حق تقرير المصير السياسي، سواء حزب أو فرد، وهذا الوضع هو أنتج التعددية الحزبية التي نراها ضعيفة وهشة. أقصد بالبناء التحتي للديمقراطية النظام السياسي بالدستور الحالي وهو نظام هيمنة السلطة التنفيذية بل هو نظام سلطة تنفيذية، فالسلطة التشريعية جهاز ملحق بالتنفيذية والسلطة القضائية هي مجرد سلطة تنفذ التشريعات والقوانين. البنية القانونية الحالية في علاقتها بالديمقراطية هي بنية قانونية مانعة لحرية تكوين الأحزاب، وهذا الوضع الخاص بالبنية القانونية يجعل

الأفراد المهتمين بالعمل السياسي أسرى داخل أحزابهم السياسية، فأنا والأستاذ عبد الغفار عندما نختلف سويا داخل حزب التجمع فنحن موجودون غصب عننا، ولكن الطبيعي هو أن نخرج ونقوم بعمل حزب ثاني وبالتالي تكون حرية تكوين الأحزاب ليس في علاقتها بالمناخ العام ولكن بالديمقراطية الداخلية للأحزاب. أيضا تراث طويل، بغض النظر عن أنه من ٥٢ أو من ٧٦ أو من اللجان الليبرالية القديمة في ظل الاحتلال، أنتج غياب ثقافة ديمقراطية بين أفراد الشعب والنخبة السياسية التي لم تؤمن بعد بحق التعدد أو حق الاختلاف، وبالتالي فكرة التعددية فضيلة غير موجودة وأن الاختلاف شيء موجود وصحي شيء صعب جدا، رغم ان الامثال الشعبية عندنا تقول «مصارين البطن بتتخانق» ولكن عندما نأتي لممارسة الموضوع جديا على المستوى السياسي يقال أننا نفكك الوحدة الوطنية، وظللنا فترة طويلة نسمي الحزبية «حزبية بغيضة».

فالثقافة الديمقراطية غير موجودة لا عند الناس ولا عند النخبة. النخبة السياسية نفسها هي ناس تتداول الكراسي وناس عينها على الأحزاب فقط، وأنظر إلى النخبة الحاكمة وهم الأشخاص الذين كانوا موجودين أيام عبد الناصر والسادات، ونفس الأسماء تقلبوا من الاشتراكي للانفتاح وهكذا. النخبة المعارضة هي نتاج هذا المجتمع الذي تغيب فيه البنية التحتية للديمقراطية وبالتالي أصبحنا أمام نخبة بيروقراطية في المعارضة.

وفي الحكومة بيروقراطية أيضا ولكنها استبدادية. النخبة السياسية المعارضة بيروقراطية لا تريد دفع ثمن أي شيء، والنخبة السياسية أيضا مطلبية مثل الحركة الاجتماعية ويريدون ديمقراطية ويريدون تغيير للقوانين. وبالتالي هذه النخبة السياسية البيروقراطية لها قبول بالأمر الواقع الحالي وملتزمة بالخطوط الحمراء

وبالتالي نحن لا نريد دفع أي ثمن، وبما أننا لن ندفع فالنخبة السياسية الحالية والنظام السياسي الحاكم ليس أمامه منا تحديات حقيقية تجعلها تواجه أو تجبرها على عمل تغيير معين.

هذا الوضع يمكن أن تكون هناك إمكانية للخروج منه ولكن بنقيض، وأقول أن الوضع أكبر من شعار سياسي لأنه من الممكن أننا نقول لو أن للموضوع خطوط حمراء، فلنتخطاها، نتخطاها بعمل مبادرات سياسية ولكن الموضوع في عمق المجتمع وكيف نبني هذا المجتمع على أساس من المؤسسات وبالتي كي لا أطيل، أقول أن الخروج من المأزق إذا كان غياب حق تقرير المصير السياسي، فبناء إمكانية حق تقرير المصير السياسي الذي يقولون عليه إمكانية تداول السلطة. البنية التحتية للديمقراطية، فأنا كمعارضة سياسية ومجتمع مدني علينا أن نلعب دورًا سويًا لمواجهة هذا الوضع على المستوى البنائي والمستوي الثقافي، فنبني مؤسسات ونقوم بعمل مبادرات ولكن في نفس الوقت نرسخ ثقافة التعددية والديمقراطية، ونخرج قليلا من الثقافة السائدة بين النخبة السياسية الحالية وهي التنافس والتناحر والاستبعاد، فالأحزاب والحركات الاحتجاجية كل منهم لا يريد الآخر، ومنظمات المجتمع المدني تصورت أنها جاءت بديلة للأحزاب.

فكي نخرج من هذه الفكرة؟ وبالتالي تكون ثقافة الحوار والتحالف والثقافة الجبهوية جزء من العمل السياسي الكبير وهدفه بناء تحديات حقيقية أمام النظام السياسي تجبره على إمكانية تغيير الوضع السياسي وبالتالي ستأتي إمكانية أن تتغير التعددية الحزبية الهشة إلى تعددية حزبية حقيقية، وأخيرا أقول أن هذا مرتبط ببناء جسور بين الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية الاجتماعية والتي أعتقد أنها الأمل في إمكانية الخروج من هذا المأزق.

جورج إسحاق:

مع احترامي لكل ما قيل من رجال الأحزاب أنا أري أن هذا الخطاب تبريرى، واحد يقول المواطنة وواحد الأمن وهذا خطاب تبرير مرفوض وهذا هو سبب الخيبة التي نحن فيها، من المفترض أني أحد مؤسسي حزب التجمع وكان وقتها التجمع حزب نضالي وينزل الشارع وهكذا، ولكن بعد ٧٦ و٧٧ أصبحت المسألة عكس ما كانت عليه واستمرارهم في الكراسي يجعلهم يصنعون مؤيدين لهم ويقومون بعمل انتخابات ولكن هناك مصالح فتحدث هذه النتائج المؤسفة، أنا لي قناعة أنه ان لم تقم أحزاب سياسية قوية فلن تكون هناك حياة سياسية في مصر، أنا مثلا معجب بموضوع الكرامة وهم يتحركون في مجلس الشعب والشارع ويأتون معنا وقلت أكثر من مرة لحمدين أنه لا يحتاج لشيء يسمي لجنة أحزاب لأن له اماكن كثيرة وشعبية كبيرة. أنا أري أن العمل الجماعي هو الأساس في الحركة السياسية حاليا والناس في مصر غير معتادة على العمل جماعيا وكل منهم يمثل وكأنه زعيم ويريد موقع معين.

أريد أن أتحدث عن علاقة حركة كفاية بالأحزاب، لم نقل أبدا أننا بديل أحزاب ودائما نقول والأصدقاء يقولون أننا جزء من الحركة السياسية المصرية، وعندما كان أحد زعماء الحزب يشتمنا قمنا بعمل مبادرة لمدة ٣ مرات لاستعطافه، ولكننا لو خرجنا ببرنامج سياسي سنفك المسألة لأن هناك بعد اجتماعي واقتصادي، ونحن نصر على أننا حركة ضمير وأنا ملتزم بما تقوله اللجنة التنسيقية في كفاية، ولم نقل أبدا أننا بديل أحزاب لأن الحزب به برنامج سياسي وأطر تنظيمية ولكن نحن نسير في الشارع دون تنظيم، فنحن حركة شعبية بكل المعنى. أريد أن أختصر وأقول أنه يجب أن نعمل على السياسة مع الناس، والسياسة من قبل النخبة لن تنفع ويجب أن

نبدأ من الأسفل، وكلكم قيادات وسياسيين وأكاديميين ولكم ثقل وعندما نقوم بعمل بيان وتمضي عليه نخبة كبيرة نستغرب من الوضع الذي نحن فيه، وطالما أنهم حماسيين وحالتهم جيدة لماذا لا يتحركون. الكلام الذي قاله أحمد عن علاقة النخبة بالجماهير، فنحن في حركة كفاية ندعوكم من يوم ٢٢ في هذا الشهر أننا سنذهب في جولة بالصعيد وأرجو منكم أن تكلموا أعضائكم هناك لينضموا إلينا، نريد أن نؤكد فكرة السياسة من أسفل. خاصة أن كلكم تكلمتم عن أنكم محصورين في القاهرة مع أن المحافظات هي الأساس وأنا أري أن التغيير سيأتي من المحافظات.

صلاح العمروسي:

أريد أن أصل للوضع الراهن عبر عدد من النقاط التي لها دلالة، لو عدنا تاريخيا (لا أقصد عمل مقارنات تاريخية بين ٢٤ و ٥٢ وما إلى ذلك) هناك شيء حدث يجعل النموذج المصري فريد من نوعه وليس له تكرار في العالم. حزب الوفد اجتث اجتثاثًا كاملا من التربة المصرية بعد ٥٢ وهذا شيء يجب أن يستوقف النظام، سأقول محاولة للتفسير تقوم على جانبين: جانب يتعلق بحزب الوفد وهو أنه فشل في حل قضية الوطنية ووعوده في ثورة ١٩، ثم تحول إلى حزب أكثر محافظة مع دخول فؤاد سراج الدين في رئاسة الحزب، ما يتوافق معه هو تشكل الطليعة الوفدية (يسار) ولكن هذا تعبير عن أن كل الحزب ذهب يمينا، وتشكل أحزاب صغيرة لها منظور ضد فاشي ومعاديين للحزبية، ورجال يوليو هم رجال الأحزاب الصغيرة المعادية للوفد بالذات والحزبية عامة، ومن كان يأخذ موقف راديكالي في الوفد كانوا المحافظين، سواء إصلاح زراعي وقفوا ضده وإلغاء الملكية وقفوا ضدها وهكذا، ولكن الجانب الآخر يرتبط برجال يوليو أنفسهم، وستلاحظ أن الانقلابات العسكرية في العراق وسوريا من حزبيين ولكن في وضع مصر كان بلا انتماء حزبي.

السودان لم تكن لها انتماء حزبي ولكنها لم تقضي على الحزبية.....

هذا لم يكن ليتحقق إلا إذا كان الانقلاب العسكري نفسه هو حكم عسكري مثل أمريكا اللاتينية، ولكن هذا الانقلاب العسكري كان راديكاليا وتبني عدد من مطالب الجماهير كي يصادر حركتها المستقلة، وحدث إنجرار عفوي للجماهير الشعبية وراء النظام العسكري وهذا شيء فريد من نوعه، وهذا الإنجرار العفوي أحدث انقطاع في الحركة الجماهيرية والحزبية المستقلة، ولما أتت فترة التحول لم يحدث – التحول في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية أحدث انهيار للدولة- انهيار للدولة، وكيف سيحدث أصلا تحول للديمقراطية:

أما بانهيار الدولة أو صيغة حزبية قديمة ستجد لحظة جديدة يمكن أن تنمو فيها وتتفاعل وتقوى، ونحن مع حزب الوفد، كلنا أحزاب جديدة وصلتها بالماضي محدودة وليس لها قاعدة جماهيرية وليس لها حركة مستقلة وقد تعلم الناس الانصراف عن السياسة. هزيمة ٦٧ كانت من الممكن أن تقوم بعمل انهيار للدولة ولكن الجماهير وقفت وراءها وكان هذا عملا ثوريا، وقاموا بهذا لمنع الانهيار لصالح الإمبريالية، المهم هنا أن الدولة هي التي قامت بالتحول، ولكن الكلام حول الدولة الشمولية والاستبدادية لا يشخص الوضع بشكل سليم، هذه الدولة من أول الحركة الطلابية وقد بدأت تنفض عن الجماهير، والطليعة كانت قد نشرت محاضر جلسات الاتحاد الاشتراكي، وكانوا وصلوا لدرجة أن تكون هناك تعددية قبل حرب أكتوبر ولكن السادات أوقفها.

فالدولة الاستبدادية قبضتها لم تكن كما كان في الماضي ولم نكن نستطيع الحكم بنفس الطريقة السابقة ولذلك كان يجب أن تقوم بعمل الصيغة الحزبية. هنا فكرة أن الدولة استبدادية فقط خاطئة لأن هناك دولة استبدادية قبضتها مفككة وتستطيع أن

تنفذ من ثغرتها كي توسع نطاق الحريات الديمقراطية. الصيغة الحزبية التي نشأت كانت من شروط الدولة من ناحية ومن ناحية أخرى من أحزاب ممثلة وملتزمة بالخطوط الحمراء. حركة كفاية ضربت خطا أحمرا كان موجودا قبلها وكل الناس تتعامل مع هذا المكسب، وفي البرلمان قديما كي يعارض أي شخص يجب أن يمدح رئيس الجمهورية أولا وكان الرئيس خط أحمر ولكن كفاية ضربت هذا الخط الأحمر وتمردت على الخطوط الحمراء التي قامت بها الأحزاب المدجنة وقد خافت منها الأحزاب على اعتبار أنها يمكن أن تشكل بديل لها. ضرب هذا الخط الأحمر جعل هناك نقدا لرئيس الجمهورية ونقد للتوريث، ولم يعد كل شخص في البرلمان يريد أن ينقد أي شيء أن يتغزل في الرئيس أولا. ولكن هي تمثل جزء من ظاهرة، وجميع الحركات الجماهيرية التي حدثت من السبعينيات حتى الآن خارج نطاق النقابات الرسمية وخارج نطاق الأحزاب الرسمية ويجب أن تنظر الأحزاب لنفسها بغض النظر عن التفاصيل الداخلية. الحل في إلغاء الامتثال، هناك شيء مهم جدا وهو أنه لا تحدث جبهة أصلا ولا يجوز أن تكون حسابات للجبهة فقط، وكل حزب يراعي السلطة ويحسب لها حسابا.

السلطة لعبت بتيارات الأحزاب مع بعضها، فلعبت بالإخوان ضد اليسار وهكذا، وداخل الصيغة الحزبية تلعب بالأحزاب مع بعضها ثم تلعب بأجنحة داخل كل حزب. الوضع الحالي لا يمكن أن يكون هناك حديث عن تحويل الصيغة الاستبدادية للدولة دون أن يكون هناك نظرة استراتيجية للأحزاب أنها تشكل قواعد جماهيرية لها ومستغلة الثغرات الموجودة في القبضة الاستبدادية للدولة، وتشكل في النهاية على مدى طويل جمهور ضاغط يؤثر على الدولة. هناك شيء أخير وهو فكرة الأزمة، وأنا أتخيل أن موضوع الانتخابات الرئاسية ستؤدي بالدولة

لأزمة لو انتقلت للوريث أو البرادعي، وفي النهاية نحن أمام لحظة خاصة جدا لو أن الأحزاب قبلت أن تهيئ نفسها لاستغلال الظرف القادم فيمكن أن يتحقق تحول ضخم جدا.

صاموئيل خيري:

أنا موافق مع طرح الأستاذ مجدي عبد الحميد في البداية عن أهمية البحث في أسباب اجتماعية في التطور الاجتماعي في مصر لأزمة الديمقراطية وخاصة في الأحزاب التي لها اتجاه ليبرالي، واتفق مع الأستاذ عصام انه يجب أن يكون لدينا نوع من أنواع المقاربة الثقافية بما يقال عن وجود أسباب ثقافية منعا للديمقراطية في مصر، ولا أقصد بذلك الإسلام في حد ذاته ولدينا في المسيحية اعتقاد أنها تبرر الخنوع للسلطة وهذا غير حقيقي وكما يقال أيضا عن الاستبداد في الإسلام وهذا أيضا غير حقيقي. أرى أن هناك عوامل ذاتية في الأحزاب نفسها تعوق الانتقال الديمقراطي ويحدث هذا في كل التيارات السياسية في مصر. الليبراليين مثلا عندما بدأ تأسيس الوفد في ٧٦ كان على المستوي الاقتصادي والاجتماعي على يمين الحزب الحاكم وقد شكل هذا عائقا أن يكون قوة سياسية لها جماهيرية، لأن الناس في مصر مهتمة بلقمة العيش واري أن الجماهير الآن بعد الخصخصة العشوائية الموجودة في مصر لم تعد تقبل هذا الطرح أصلا. الحقيقة أني من خلال تصفحي لبرامج الأحزاب الليبرالية لم أر اختلافا كبيرا في موقف حزب الوفد حتى الآن من خصخصة التأمين الصحي والتعليم العالي عن موقف الحزب الوطني، ولم أر موقفا مختلفا للجبهة الديمقراطية لما يحاك من تصفية التأمين الصحي حاليا عن موقف الحزب الوطني. بالنسبة للتيار الإسلامي انه ليس له تبلور واضح لبرنامجه على الصعيد السياسي والاقتصادي، ومازالت شعارات عامة جدا وعليها خلافا كبيرا،

وما يقال عن تهديده للوحدة الوطنية يحتاج الكثير من العمل وخاصة من أنصار التيار نفسه. في الحقيقة موقف التيار الإسلامي من الديمقراطية أراه انه غير محسوم ونتائج التجارب الإسلامية بمختلف أشكالها وهي لم تكن ديمقراطية بشكل واضح. بالنسبة لليسار في الحقيقة رغم انه كانت هناك ظروفا كثيرة لكي يلعب دوراً في الانتقال الديمقراطي في مصر، ولكن في الحقيقة اليسار من منتصف السبعينات كان يعاني من أزمة فكرية وسياسية نتيجة الحصار الذي حدث على المستوي العالمي وكان ملحق بتشكيلاته الداخلية وهو نوع من أنواع الاستبداد والأبوية ومن الممكن أن يكون ملحق به من الناصرية أو ثقافة المجتمع نفسه التي تنتج عن البنية الاجتماعية للمجتمع المصري، أري في نفس الوقت لا أري أن الأحزاب الموجودة حاليا قد تقوم بتغيير أو انتقال ديمقراطي في مصر، ولكني أري أنه مع استمرار احتجاجات الشارع قد يؤدي هذا إلى أن الحزب الوطني يوسع الحريات وأري في نفس الوقت أن التغيير الحقيقي في مصر والجذري لن يحدث إلا بنشوب نخبة جديدة قادرة على أن تترجم طلبات احتجاجات الشارع لطلبات سياسية.

مصطفي مجدي:

ملاحظتي على معظم المداخلات انها تحلل في حدود الواقع الداخلي في مصر، تطور الديمقراطية في مصر يجب أن نراعي فيه وحدات تحليل أخرى مثل وحدة التحليل الدولي أو وحدة التحليل الإقليمي، لأن ما هو مستقبل الرأسمالية العالمية في العشر سنوات القادمة، وما هو مستقبل النظام الدولي؟ وما نتائجه على شعارات الدمقرطة التي رفعت؟ وبالتأكيد موجة الدمقرطة بدأت بعد الحرب الباردة وكانت بروباجندا في بدايات عصر الهيمنة الأمريكية في العراق، ولكن بعد ذلك تعود السياسة الأمريكية لتضع الدمقرطة جانبا، فيجب أن نراعي أن هذا العامل موجود

وبقوة. ثانيا، يجب أن يكون لدي منظور في الأزمة الموجودة، يعني مثلا في فلسطين هل ستكون دولتين أو دولة؟ وما المانع من وجود حرب إقليمية أخري أو حرب باردة؟ يجب أن تكون لدينا هذه الرؤية حتى نستطيع أن نرى مستقبل الديمقراطية في مصر ولا نبحثه فقط من زاوية البيئة التشريعية في الأحزاب.

النقطة الثانية، الورقة تتكلم عن التدرجية في التعددية، قد يصعد هذا التدرج وينزل درجتين، ولكني أري أن هناك تطور نوعي آخر فما المانع أن لا تكون كل هذه القصة أصلا غير موجودة، وأعتقد أن نقطة التوريث القادمة مهمة جدا.

وهل المؤسسات الموجودة في الدولة ستحل هذه المشكلة القادمة؟ وكيف؟ يعني اليوم إذا كان من السيناريوهات المطروحة على مصر سيناريو الفوضى، فأحد الحلول القوية التي أتوقعها أن يحدث نوع من التحالف بين ثلاث قوي أساسية في هذا المجتمع وهي المؤسسة العسكرية ورجال الأعمال والتيار الديني، ما المانع لو وصلت الثلاثة إلى مساومة تاريخية فيما بينها!! وقتها سيتغير الأمر وسنبحث في متغيرات جديدة وأشياء من هذا القبيل.

النقطة الثالثة هي تبرير عدم فاعلية الأحزاب وضعفها ومشاكلها الخارجية وتبريرها بالعالم الخارجي. بما تفسرون أن الأحزاب غير الشرعية التي ليس عليها ضغوط عندها نفس المشاكل، الشللية وسيطرة الفرد وانعدام الديمقراطية الداخلية. بما نفسر وجود منظمات صغيرة الحجم ولكنها انهارت ولم تستطع السيطرة على تناقضاتها الداخلية، فهذه بيئة استبدادية عامة في المجتمع وليست مجرد أنني مضغوط على فقط.

النقطة الأخيرة هي وماذا بعد ذلك؟ قد أراعي أن هناك سيناريو سوداوي أو وردي قد يحدث ولكن معظم مناقشتنا عن الديمقراطية تتناول جانب العرض وليس منا من يتكلم عن جانب الطلب، والطلب الفعال على الديمقراطية في

المجتمع. من يريد الديمقراطية؟ هل الشارع تشغله هذه القضية، هل تشغل القضية بال رجل كبير، فكيف نعظم الطلب الفعال على الديمقراطية في البلد، ويجب أن يشعر المواطن أنه مثل رجال الضرائب العقارية وأن له نقابة من أجل مصلحته المباشرة. بالنسبة لمسؤولية الأحزاب كي يمكنها فعل شيء ما يجب أن تكف عن الصياح ومهما حاولت الاستنجاد بقوي من الخارج أو اللجوء لأساليب التحالف مع قوى إسلامية أو مؤسسة عسكرية لن يصلوا لشيء، والحل هو أن القوى المعارضة في مصر يجب أن تشكل تحدي كامل للنظام في مواقف متصاعدة، بمعنى أننا اليوم في عصر به إعلام، الرمزية مسألة مهمة وهو أن أناس قالوا أنهم لمدة ثلاث أسابيع لن تصدر أي صحيفة حزبية في مصر وهو نوع من الضغط على النظام، وتكون دائما أنظار العالم والشعب تلتفت إلى أن يصل الأمر لكي نقول أن كلنا سنقاطع الانتخابات، أو أنه سيتقدم ألف مرشح لرئاسة الجمهورية حتى يقال أن هناك ألف شخص منعوا من الانتخابات.

فاروق العشري:

من خلال تجربة ذاتية عشتها في مرحلة الثورة وما قبلها وما بعدها وفي الحزب الاشتراكي تحت التأسيس، أريد عمل تأكيد على الداء ولن يكفي الوقت لشرح الدواء وكيف ولكني مجرد سأشخص داءات مدمرة في جسد التجربة الحزبية في مصر مرتبطا بموضوع الندوة. سأقول أن المشكلة الرئيسية في مصر حاليا هو فقدان الثقة ورفض المشاركة من جانب الشعب، وهذه القضية لها جوانب ثقافية واجتماعية وهي ما تقوم بعمل مفارقة في كل الأحزاب، وعندما نجلس هنا في المقرات المركزية أو المحافظات، ومن خلال تجربتي أري أن المسائل متدهورة وأن الجماهير في وادي ونحن في آخر. هناك بعد خطير وهو أن الدولة غير جادة في مسألة

الديمقراطية، وليس في حساباتها إطلاقا تمكين هذا الشعب من السلطة ولا وضع أي قدر منها تحت يد الجماهير ولا تستخدم السلطة لتحقيق مصلحة الجماهير، إذا أمامنا مشكلة لنتكلم فيها وكيف نتغلب عليها.

هناك مسألة خطيرة أن الأحزاب في معظمها تعودت على أسلوب الشللية وأصبحت أحزاب طاردة، وكانت العضوية من عشرة سنوات كانت أفضل والآن هي عملية خطيرة جدا والناس تخاف من الأحزاب ولا جدوي من أي شيء، وهذا الأمر جعل الأحزاب غير جاذبة، ولماذا سيأتيها الناس أصلا وإلي ماذا سيصل حتى لو كان صاحب مصلحة أو مثقف.

يقودنا هذا إلى للنقطة التالية وهي غياب الديمقراطية داخل الأحزاب ويرتبط بها عدم وجود جماعية القيادة على أسس صحيحة، وكيف تتعاون المجموعة سويا ويكون هناك عمل ناجح دون مشاركة إذا كانت نسبة المشاركة لا تتحقق وتصل أثناء التصويت إلى أربعة في المائة أو ثلاثة، عندما تجد الجماهير أنه لا جدوى من قيمة الصوت فلا تذهب للانتخاب ومن المصائب أن تجد نسبة المشاركة ثلاثة أو أربعة في المائة، وأقصي شيء في الإعادة هو خمسة في المائة ويكونون من الحزب الوطني. النقطة الثالثة هي حرص السلطة في مصر على أن تكون الديمقراطية مجرد ديكور وغير مؤثرة وغير فاعلة ويستحيل تداول السلطة في ظل الدستور القائم. هناك النظرة الخطيرة إلى مشكلة مستعصية في المجتمع وهم الإخوان المسلمين وأنا أحبهم وأتفاعل معهم.

دعونا كأحزاب نفجر الموضوع بشكل واضح وفي مواجهة الإخوان وهم أيضا يردون، لأن الثقة المتبادلة الكافية وأننا نتعاون لعمل مشترك وقضايا مشتركة بيننا، لدي شكوك من ناحية هذا الأمر من ناحية الإخوان كحزبي. القوى السياسية الهائلة

في الشارع السياسي إخوان مسلمين وهل نتعامل معهم مثل السلطة ولكن دون أن نقول محظورة، إلى أي مدى نكون صادقين في كلامنا الذي يقال في الاجتماعات. ولا أنسي تجربة الدكتور عزيز صدقي عندما قال أننا نحاول في الجبهة الوطنية للتغيير وفي النهاية انتهي الأمر بسبب الاتفاق على بعض الدوائر في انتخابات ٢٠٠٥ والتجمع أخذ موقفا وانسحب ورفض التنسيق، حتى مات الدكتور عزيز صدقي في آخر الاجتماعات كنوع من الحسرة.

على الأحزاب والإخوان أن يصلوا لرؤية موضوعية تجعلنا نكسب الشارع السياسي، وأيضا الأحزاب لا تعبر عن مصالح مشتركة لأنها أحزاب فوقية وهذا تشكيل خطير، لأن مجموعة من الأحزاب قررت أن تكون حزب وقامت بعمل لجنة قيادة وأتت بعضوية، ليست هذه القضية ولكن الأحزاب كما درسناها في التعبير السياسي هي تعبر عن مصالح فئوية مشتركة أو طبقية مشتركة أو أيديولوجية مشتركة، وحينما ينعدم هذا تتحول إلى تشكيل عائلي بحت تصبح العملية خطيرة، والأحزاب الفوقية لن يكتب لها الاستمرار ولن تنجح الحياة الحزبية في مصر إلا إذا بدأت من قاعدة تحتية ومن إرادة جماهيرية من أعضائها لتنتخب قيادتها.

آخر نقطة أن هناك نقطة حساسة وهو التباعد بين الأحزاب والجمعيات الأهلية وحقوق الإنسان، داخل الأحزاب يتصارعون عمن يقود من، وتجد ناس من الشارع لهم وجود وقضايا تخص الشارع السياسي ويتحركون بها على الأقل كنوع من البعد الثقافي، لماذا لا نثير فيهم الجانب الثقافي والتنويري ونستفيد به في قضايا مشتركة، هذا الأمر محل شك بين الطرفين: بين المنظمات والأحزاب، إذا هذه المشكلة يجب أن تحل ويكون هناك تفاهم وثقة مشتركة بين المنظمات والأحزاب، وبعض الأحزاب تتخذ قرارات في مكاتبها السياسية وأحيانا في الحزب الناصري

إزاء بعض التحركات الجماهيرية، إلى هذا المدى يصل عمل الحزب في الشارع السياسي!!

أنيس البياع:

أتفق بصفة عامة مع العرض الذى قدمته ورقة أ. عبد الغفار شكر.. مع بعض الملاحظات والإضافات منها: منها أن الورقة أغفلت الإشارة إلى النشأة الأولى للتعددية الحزبية منذ مطلع القرن الماضى وأثر هذه المرحلة المبكرة فى إشكاليات التعددية الحزبية والحياة السياسية عموما...

- فحزب الوفد (حزب الأغلبية) مثلا لم يصل إلى مقاعد الحكم بعد أول حكومة وفدية برئاسة سعد زغلول عام ١٩٢٤ إلا مرتين بعد ذلك بسبب التزوير الفج فى الانتخابات.

- كما أن الدور الذى قامت به ثورة يوليو من تأميم الحركة السياسية والنشاط الحزبى.. وإنشاء ما يسمى بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى وأخيرا الاتحاد الاشتراكى.. وارتباط عملية تأميم الحركة السياسية والتعددية الحزبية من قبل الغالبية الشعبية ماعدا بعض النخب السياسية بطبيعة الحال..

- إضافة إلى ما تعانيه الحركة السياسية من عدم بلورة أجندة وطنية وبرنامج نضالى واضح مثلما كان الوضع قبل ثورة يوليو.. مع وجود الاحتلال الإنجليزى.. ورفع شعارات الكفاح المسلح.. ووحدة تراب وادى النيل على سبيل المثال..

*** عوامل ساهمت فى صنع المأزق الراهن ومسئولية القيادة الحزبية:**

- ما يزال الحكم فى مصر رغم بعض مظاهر الانفتاح السياسى ذا طابع بوليسى بحت.. على كافة المستويات والأصعدة والحكم يستعين فى كافة مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء.. فما يسمى بأمن الدولة هو الذى

يعين كبار الموطنين.. يوافق أولا يوافق على قيام الأحزاب يتدخل فى الانتخابات البرلمانية والمحلية.. بل ويتدخل تقريبا فى كل صغيرة وكبيرة..

وبطبيعة الحال.. فكلما اقترب الحكم من النظام «المدنى» وابتعد عن الطابع البوليسى كلما ساعد ذلك على تجاوز بعض المآزق الراهنة التى تواجه الحركة الحزبية والسياسية المصرية.

- لأسباب متعلقة بالثقافة والتاريخ فى مصر. وربما فى البلدان العربية فإن نشأة الأحزاب السياسية ارتبطت بالقيادة الحزبية بصفة تكاد تكون ذات طابع شخصى.. دون النظر كثيرا إلى البرامج الحزبية والأهداف العامة التى يناضل الحزب من أجلها..

فحزب الغد ارتبط نشاطه بمؤسسه أيمن نور.. ولا أحد فى حزب الغد أو خارجه يعرف الفرق بين برنامجه وبرنامج حزب الوفد مثلا.. وينطبق ذلك على حزب الكرامة «تحت التأسيس» الذى ارتبط باسم مؤسسه حمدين صباحى.. ولا أحد يعرف ما الفرق بين برنامجه وبرنامج الأحزاب الناصرية..

- القيادة الحزبية تلعب دورا محوريا فى كثير من الأحزاب وربما الانخراط فى تلك الأحزاب ارتبط بنوع القيادة فيها.. فيما عدا أحزاب..

- الوفد - الإخوان - اليسار «التجمع»

وإن كانت القيادة تلعب دورا مهما فيها.. غير أنها فى النهاية تعبر عن قيادات سياسية شبه متبلورة.

مستقبل الحياة الحزبية فى مصر مرهون إذن بالتركيز على الرؤية والبرنامج الحزبى أكثر من التركيز على القيادة الحزبية.. ذلك أن نجاح حركة الإخوان المسلمين واتساع نفوذها لم يرتبط كثيرا بالقيادة بقدر الارتباط بالبرنامج والرؤية..

العلاقة بين الأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية:

ولماذا تتحفظ الأحزاب الرئيسية تجاه الحركات الاجتماعية ذات الطابع السياسى؟

أتصور أن ثمة علاقة بين الأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية والاجتماعية الأولى لا يمكن أن تعزل نفسها عن تلك الحركات.. وكان هناك علاقة بين حزب التجمع وبعض تلك الحركات (الضرائب العقارية- أجر يوم- إضرابات العمال- مهندسون تحت الحراسة.. إلخ) تلك يجب أن لا تنصهر الأحزاب فى تلك الحركات فهذا غير مفيد للأحزاب أو الحركات السياسية على حد سواء..

وأعتقد أن حزب التجمع لعب دورا مقبولا بالنسبة للحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى..

- أما تلك الحركات ذات الطابع السياسى.. فمن المؤكد أن هناك بعض التحفظات عليها.. ولعل أسباب ذلك تكمن فى الآتى:

- بعض الحركات الاحتجاجية ذات الطابع السياسى كانت ذات طموح حزبى دون أن تمتلك مقومات الحزب السياسى.

فحركة كفاية كانت فى البداية ذات طابع عفوى شبه شعبية وعندما بدأت تتجه إلى بناء تنظيمى (منسقين فى المحافظات مثلا فقدت الكثير من توجهها.. خاصة أنها بدأت تتبنى أجندة منسقة الأهداف من قضية التوريث إلى قضايا الفتنة الطائفية الفساد.. القضايا الاجتماعية والاقتصادية.. إلخ).. أى أجندة حزبية كاملة.. وهى أجندة لا يتفق عليها كل الذين انتسبوا لهذه الحركة ومعظمهم من القيادات اليسارية..

- وفى النهاية هى حركة جذابة لوسائل الإعلام فمن ناحية تلك الشعارات ذات

الأسقف المرتفعة التى لم يتعود عليها الشارع المصرى من ناحية أخرى.. أضف إلى ذلك أن خطابها أو خطاب بعض قادتها قد سادته النزعة الذاتية ولم تتحول أبدا إلى حركة جماهيرية.. فأحد قادتها يرى أن الحل مظاهرة من ١٠٠ ألف فى ميدان التحرير لإسقاط النظام.. ورغم ما فى هذا القول من شطط أسأل وماذا بعد؟

هل يمكن إصلاح أوضاع التعددية الحزبية بدون تحقيق تحول ديمقراطى شامل فى مصر؟

لا شك أنه من الصعب أصلاح أوضاع التعددية الحزبية دون تحقيق تحول ديمقراطى شامل فثمة علاقة جدلية بين إصلاح أوضاع التعددية الحزبية والتحول الديمقراطى.. ومع ذلك فالطريق أمام إصلاح التعددية الحزبية ليس مغلقا تماما.. حتى بدون تحقيق التحول الديمقراطى المطلوب..

* **وعلينا أولا التعرف على خريطة التعددية الحزبية.. وهى تنحصر فى تقديرى فى :**

١-الأحزاب ذات المرجعية الدينية (الأخوان المسلمين.. وربما حزب الوسط).

٢-الأحزاب الليبرالية (حزب الوفد وربما الغد والجبهة فقط)

٣-الأحزاب اليسارية (حزب التجمع..)

وباقى الأحزاب أو القوى السياسية أو المنظمات شبه السياسة تدور بصورة أو أخرى فى تلك الأحزاب.. أو فلنقل على هامش الحياة السياسية رغم أن بعض أجهزة الإعلام تفرد مساحات لقادة ومناظرين من تلك الأحزاب الهامشية بدونها لا تكاد تجد أثرا يذكر لهم..

المدخل لإصلاح الأحزاب فى ظل الأوضاع السياسية الراهنة.. هو العمل الجبهوى أو التنسيق بين الأحزاب السياسية..؟ ويكون السؤال المطروح والملح هو.. لماذا فشلت حتى الآن تجارب التنسيق والتحالف بين الأحزاب السياسية..؟

ولماذا لم تمارس تلك الأحزاب نضالا مشتركا فى إطار أجندة الحد الأدنى المتفق عليه.. خاصة وكلها تقريبا تواجه سلطة بوليسية غاشمة.. إضافة إلى ضعف إمكانيات كل منها على حدة؟؟

ولا أعتقد أن السبب اتساع مساحة الخلافات السياسية بين الأحزاب.. وإن كان هذا وارداً.. فالكل متفق على الصناديق الرئيسية فى أجندة الإصلاح الديمقراطى باعتبار أن الإصلاح الديمقراطى هو المقدمة الأولى لأى إصلاح آخر.. ومع ذلك فإن دور التحالفات السياسية كان قاصرا أو متقدما.. وهذا ما يستحق حوارا مطولا.. ورصده لدراسة الأسباب!!

وأتصور أن ما ينقص الأحزاب السياسية هو الإيمان من قبل أعضائها بأهدافها والنضال.. وتقديم التضحيات.. وربما الدليل على ذلك زيادة واتساع نفوذ الإخوان فى كل مكان..

والمخرج:

-حركة تثقيف وتجنيد واسعة.. خاصة بين الشباب.

-رفع سقف النضال السياسى..

أهم عناصر الإصلاح الحزبى والسياسى المطلوب.

بالنسبة للأحزاب:

- التأكيد على البرنامج دون الأشخاص.
- الحراك القيادى داخل الأحزاب.
- رفع أسقف النضال الحزبى.
- العمل المشترك.

بالنسبة للإصلاح السياسى:

بجانب العناصر المعروفة من ضرورة إصلاح دستورى وقانونى وإشاعة الحريات العامة.. إلخ.

فإننا نؤكد على نقطة نعتقد بأهميتها لإنقاذ الأحزاب من كبوتها.. وهى القائمة النسبية غير المشروطة لإجراء الانتخابات التشريعية على أن تكون الجمهورية كلها دائرة واحدة) وهذا النظام سوف يتيح لكل الأحزاب تقريبا فرصة التمثيل فى البرلمان باعتبار أن ذلك ربما يكون مدخلا لاستعادة دور الأحزاب السياسية.

نبيل صبحى:

الشكر واجب على الدعوة إلى هذه الندوة عموما، وإلى دعوتى لها.. شكرا عميقا أيها الزملاء.

- أنا أوافق على التوجه العام للأفكار التى عرضها الأساتذة: بيومى، وأحمد فوزى، ود. أسامة الغزالى، وترتيب الأسماء حسب تواليهم فى الحديث إلينا الآن.

* **وسوف ينصب حديثى - المختصر حسب الوقت المتاح - على:**

-ما يؤكد تلك الأفكار

-العمل الذى يترتب عليها.

- الأستاذين الخولى وأسامة الغزالى أوضحا أن القضية فى حقيقتها هى مجمل النظام السياسى السائد، هى النظام السلطوى الذى تنعدم فيه أى مؤسسات سياسية. وهذا النظام ليس نتاج «مزاج» أصحابه أو صفاتهم الشخصية إنما هو يخدم ويحمى مصالح طبقية مرفوضة من غالبية الشعب معبرة عن مصالح وحراك الطبقات الاجتماعية، .. نقول هذه الديمقراطية وتداعياتها تهدد فى الصميم المصالح

التى يخدمها النظام السلطوى القائم.

- ومن وجهة النظر هذه فإن قيام التعددية الحزبية الفاعلة هذه يتطلب اختراق وهدم الخطوط الحمراء التى أشار إليها الأستاذ بيومى، وهى عملية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال حركة شعبية واعية، واسعة، منظمة، شاملة، وقادرة على فرض السلمية.

- الأستاذ أسامة ذكر أن أحد أسباب مأزق التعددية الحزبية القائمة هو العزوف عن النضال السياسى بسبب الفقر المدقع إذ أن ٣٠ مليون من أبناء شعبنا يعيشون فى دائرة الجوع.

- وفى رأيى أن هذا صحيح، ولكنه من الممكن أن يتحول إلى قنبلة موقوتة تحت بنية النظام السلطوى، وبالتالى على جميع المهمومين بقضايا الوطن والشعب أن يسعوا إلى فهم الأسباب الرئيسية للركود السياسى الراهن والتى يمكن بل ويتعين التعامل معها.

* وفى رأيى أن هذه الأسباب ثلاثة:

١-خضع ويخضع الشعب المصرى لحكم ديكتاتوري ذا طابع عسكرى وبوليسى وهو يمثل الطبقة العليا فى المجتمع، وهى طبقة شديدة الذكاء، ومتمرسة. فمنذ أوائل القرن العشرين، وحينما كانت كل- أو الغالبية العظمى مما نسميه الآن دول الجنوب رازحة فى التخلف القبلى وتستبد بها أقدام ممثليها المستعمرين، وهى تتخذ خطة ذات روافد ثلاثة فى محاربة عدوها الطبقى أى الكادحين المصريين، وهذه الروافد هى:

أ-القمع البوليسى والذى من وسائله سياسة الضربات الاستباقية العنيفة بل والدموية أحيانا.

ب-الاحتواء لرموز من المعارضين سواء بالإخضاع أو بالرشوة.

ج-احتواء الغضب الشعبى، ويحضرنى فى هذا مثال بالأمس القريب (منذ أسابيع) حينما اتصلت إحدى المشاهدات للبرنامج التليفزيونى «البيت بيتك» بالأستاذ محمود سعد وبدأت تشييد بالبرنامج لصراحته فى عرض مشاكل الناس فقاطعها محمود سعد قائلا: أنت إذا وضعت وعاء مملوء بالماء محكم الغلق على النار وتركتيه بعض الوقت سينفجر من الضغط، ولكى لا ينفجر لابد أن تفتحى له ثقوب فى الغطاء.. هكذا نحن هذه الثقوب.

وهذا النظام السلطوى يحكم مصر منذ ما يزيد على ٥٧ سنة، وكم من الأجيال «ولدت خلال هذه المدة، ونشأت فى مناخ محرم فيه العمل السياسى، ومجرحة فيه المعارضة.. ولدت ونشأت خائفة ويائسة، وساد على ألسنتها القول «خلينا نعيش» إذا ما تطرق الحديث إلى السياسة.

٢-مثل هذا النظام السياسى لابد أن يكون له بناء علوى يشيع التعمية العقلية، وتغييب الوعى، ووجد ضالته فى «السلفية الدينية» (تسييس الدين)، فكان يبعد أنظار الناس وأدمغتهم أيضا عن الجوهرى فى حياتهم المادية حيث أنها الحياة الزائلة أما الحياة الباقية الحقيقية هى الآخرة هذا فضلا عن إشاعة ثقافة السلبية والصبر والتواكل.

وليس بخاف إن مثل هذه الثقافة أصبحت فكرنا جميعا حتى أننا قد نجد أنه إذا عطس شخص ولم يقل من بجواره «يرحمكم الله» فإن الثالث يوبخ هذا الجار على أنه كافر والسلفية الدينية ثقافة تختلف تماما عن التدين، و«يرحمكم الله» تدين، أما «كافر» فهى السلفية. وعلى ذلك من الطبيعى أن تمر العلاقة بين السلطة والإخوان بفترات جزر وبفترات مد، فالسلطة تريدهم أحد أدوات إشاعة بنيتها العلوية،

والإخوان يرون أنهم أصل ومهندسو هذه البنية ومن ثم حقهم تولى مكانه «مرشد» الدولة.. فحينما يتجاوز الإخوان المسلمون حدا معينا فى سعيهم إلى «الدولة» هنا يقع الاصطدام، أما فيما عدا ذلك فهم شركاء.

وقيادة الإخوان- فى كل الأحوال- هى جزء من السلطة، واستهداف مكانة «الإرشاد» للدولة، يعنى أنهم ذات النظام الاجتماعى بأشكال ومبررات تطال المظهر والوسائل ولا تمس الجوهر.

أما قواعد الإخوان فلن يمكن التأثير فيها واستقطاب الحيوى منها إلا بفعل حركة شعبية شاملة واعية ومنظمة وديمقراطية، ولكن الحلم بإمكان إحداث هذا التأثير أو ذاك الاستقطاب إلى هذا المدى أو ذاك فهو وهم طوبوى يمسك القائلين به بدخان.

٣-ثالث الأسباب الرئيسية هى الفقدان لمصداقية الاشتراكية، فقد كانت الاشتراكية أفقا لطموحات الكادحين، وكل الفقراء، فى شعبنا. وكان هذا الطموح يشكل حفزا للحراك السياسى الشعبى. ولكن منذ انهيار الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا، والحملة التى تلت ذلك التى شنتها الرأسمالية العالمية ضد الاشتراكية، والمساندة لهذه الحملة التى مارسها ماركسيون مذعورون من الحدث بكتاباتهم التى ربطت- بشكل- بين الاشتراكية والديكتاتورية، ودعت بشكل ما- إلى اقتصاد السوق، أضاع الحلم الاشتراكى لدى الناس البسطاء، ومن ثم عزفوا عن السياسة لأن المسألة فى النهاية ديكتاتورية ورأسمالية وبالتالى «كأنك يا أبو زيد ما غزيت».

■ ما العمل:

أولا: يجب أن نتأمل ونتعلم من الشعب نفسه. إنه بالرغم من كل الإرهاب والضبابية الإعلامية، وغياب النموذج الذى نتطلع إليه، إلا أنه لم يستسلم، وكان

مستعدا للاستجابة لدعاوى الحراك السياسى. ونذكر فى هذا- كمثال- الاستجابة لحركة كفاية ضد الخوف واليأس الذى تحدثنا عنه، خاصة أن تداعيات هذه الحركة ظلت فى الشارع المصرى خلال شهور التغيرات الدستورية الشهيرة.

وهذا يعلمنا أنه إذا ما اهتدينا إلى قضية سياسية ملموسة من قطاعات شعبية فإننا سنجد على الفور تحقق حراك سياسى شعبى.

وأننى أطرح على القوى السياسية الحاضرة موضوعا سياسيا أعتقد أنه من هذا النوع الملموس. فقد تضمن برنامج الرئيس حسنى مبارك الانتخابى قضية سياسية (تكاد تكون الوحيدة فى برنامجه هذا) ألا وهى «إلغاء الطوارئ خلال عامين أو بعد صدور قانون الإرهاب أيهما أقرب». وهذا يعنى أنه لو كان برنامجه جادا وصادقا لكانت الطوارئ قد ألغيت منذ ثلاث سنوات.

ولما كان قد أعلن مؤخرا ما يثبت أن السلطة لم تستطع التغلب على معارضة إصدار قانون للإرهاب لأنه سيكرس ديمومة الطوارئ، إذن فمطلب إلغاء الطوارئ أصبح «مشفى».

فهل يمكن للقوى السياسية الحاضرة أن تجمع على هذا الموضوع- منفردا- وتحفز الحراك السياسى الجماهيرى حوله؟

ثانيا: على المهمومين بإنهاء مأزق التعددية الحزبية أن يتفهموا طبيعة الاهتمامات الشعبية التى تدفع قطاعات من الكادحين إلى الحراك ضد النظام السلطوى ولست فى حاجة إلى القول أن هذه الاهتمامات كانت ولا زالت المطالب الاقتصادية.

أمام مطالب تتعلق بالأجر والمعاش المبكر والمساواة المهنية داس عمال وموظفو ٩٠٠ منشأة بأقدامهم الخوف واليأس، واستبدلوا «خلينى أعيش» بـ «كده ميت ببلاش وكده ميت بثمنه»، والحق أولى بأصحابه إن ماكانش بالذوق يبقى بالعافية

والرقم ٩٠٠ هذا رقم «رسمى» صرحت به السيدة وزيرة العمل.

ومن المعروف أن الممارسة الجماهيرية مثلها مثل دلو مملوء بالماء لو أردت أن ترفعه إلى مستوى أعلى دفعة واحدة فالفشل هو النتيجة لأن الدلو سينسكب قبل بلوغه المستوى المطلوب وقد يؤذى صاحبه..

ومن المعروف أيضا أن الحراك من أجل المطالب الاقتصادية هو المدرسة الضرورية للحراك السياسى.

وطالما الأمر كذلك، وطالما أن مستوى وعاء الماء- الجماهير، هو مستوى المطالب الاقتصادية، إذن على المهمومين بتغيير البنية السياسية للمجتمع أن يبدأوا من هنا. وأن أطرح على هؤلاء السادة مطالب اقتصادية تهم، وتزعج كل العاملين فى بلادنا: موظفى الحكومة، عمال القطاع الخاص والعام...، هذه المطالب تتعلق بثلاثة قوانين تعد الدولة لتمريرها بحملات تمويه وقنابل دخان تبعد أذهان الشعب بأسره عما يدبر لهم، فهى تصرف انتباه الشعب إلى مباراة كرة قدم، أو قضية ملياردير فاسد، أو زيارات لإنجازات وهمية مصحوبة بتصريحات لا يساندها تطبيق عملى، وهذه القوانين هى:

أ-قانون التأمين الصحى .

ب- قانون المعاشات.

جـ-قانون الوظيفة العامة.

ونضيف لها أيضا مسألة الحد الأدنى للأجر التى حركها إضراب عمال المحلة منذ ما يزيد على العام فقط، وهى قضية مؤيدة من قطاعات واسعة فى الطبقة المتوسطة وبين المثقفين، وحتى من داخل اتحاد العمال الحكومى.

فهل لكم أيها الزملاء أن تنقلوا إلى وتدفعوا أحزابكم لكى تتفق على حملة تعبوية

وتنظيمية نضالية تحشد الجماهير صاحبة المصلحة ضد ما يبيت لها فى تلك القوانين؟!

ثالثا وأخيرا:

قلنا أن النظام السلطوى يستخدم أداة فكرية هى السلفية الدينية (إسلامية ومسيحية)، وهذه الأداة تشكل البنية العلوية لها التى تكرس بها هيمنتها.

وإننى أتساءل: ألم يحن الوقت لكى يشرع مثقفو كل القوى السياسية الراغبة فى تغيير البنية السياسية القائمة، ونقول يشرعوا فى تنظيم حملة دائمة «للتنوير» على غرار ما فعل مثقفو ثورة ١٩١٩؟؟

عبد الغفار شكر:

لدي مطالبة بأن العرض الذي قدمناه يكون فيه أبعاد أخرى، بعضها تاريخي مثل الميراث السلطوي لمدي طويل والأوضاع الثقافية في المجتمع غير ديمقراطية والعامل الخارجي، هذه هي القضية الأولي. طرحت أيضا مسألة العلاقة بين التعددية والديمقراطية وقيل أننا طرحنا التعددية دون طرح الإطار العام وهو التحول الديمقراطي، ورغم كل ما تواجهه الأحزاب في مصر من مشاكل ولكن وجودها له مبرر لأن وظيفتها ليست فقط تداول السلطة ولكن لديها وظائف الأخرى مثل المشاركة السياسية والتنمية السياسية والأدوار التنموية، وبالتالي يمكن للأحزاب أن تعمل في هذه المجالات وتحقق نتائج تكون هي أساس التحول الديمقراطي. آخر نقطة هي أن الفقر من أهم العوامل التي تلعب دوراً في إبعاد الناس عن المشاركة السياسية. الإصلاح يتطلب مجموعة عناوين:

- يتطلب طرح مسألة الشرعية وضرورة تجاوزها في الواقع.
- يكون له بعد نضالي.

- يتجه لعمق المجتمع وينشط من أسفل.
- يكون هناك دستور جديد.
- عمل جبهوي وتنسيق بين القوى.
- موضوع الاهتمام بنشر الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع.

القضية التالية هي الربط بين الإصلاح السياسي والقضايا الاجتماعية الجماهيرية، والبعض قال تقليل الفجوة بين الاجتماعي والسياسي، ولن يكون الناس مع القضايا الاجتماعية دون الربط بين الاجتماعي والسياسي. أيضا هناك كلام قيل حول النخبة وأوضاعها والتصاق بعضها بالحكم وفيها جانب بيروقراطي يجعلها قابلة للأوضاع الحالية، وكل الكلام حول إما أن نأتي بنخبة جديدة أو أن النخبة الحالية تتجاوب مع متطلبات الوضع ويكون لديها استعداد للتضحية وتقوية موقفها.

فى ختام هذه المناقشة الحيوية أشكركم للمشاركة ولما أبديتموه من آراء. ساهمت فى إثراء المناقشات.

◆◆◆

قائمة المشاركين فى الحلقة النقاشية

الخميس ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩

م	الاسم	الصفة
١	د. أسامة الغزالى حرب	رئيس حزب الجبهة الديمقراطية
٢	إيهاب الخولى	رئيس حزب الغد
٣	محمد بيومى	منسق عام حزب الكرامة
٤	أنيس أحمد البياع	نائب رئيس حزب التجمع
٥	سيد عبد العال	أمين عام حزب التجمع
٦	عصام العريان	نائب سابق عن الإخوان المسلمين – عضو مكتب الإرشاد
٧	د. زهدى الشامى	عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع
٨	جورج إسحاق	منسق عام مركز كفاية سابقا
٩	محمد فرج	الأمين العام المساعد لحزب التجمع
١٠	فاروق العشرى	عضو المكتب السياسى وأمين تثقيف الحزب الناصرى
١١	طه طنطاوى	عضو اللجنة المركزية حزب التجمع
١٢	غادة البياع	عضو اللجنة المركزية- التجمع
١٣	طلال شكر	عضو اللجنة المركزية وأمانة عمال حزب التجمع
١٤	صلاح عدلى	الحزب الشيوعى المصرى
١٥	نبيل صبحى	حزب الشعب الاشتراكى

م	الاسم	الصفة
١٦	إبراهيم نوار	مسئول التثقيف- حزب الجبهة الديمقراطية
١٧	عصام شيحة	محام
١٨	د. عاصم الدسوقى	أستاذ- كلية الآداب جامعة حلوان
١٩	أحمد فوزى	الحزب الديمقراطى الاجتماعى
٢٠	ممدوح حبشى	عضو إدارة مركز البحوث العربية والأفريقية
٢١	صلاح العمروسى	باحث فى الاقتصاد السياسى
٢٢	مصطفى مجدى الجمال	عضو مجلس إدارة مركز البحوث العربية والأفريقية
٢٣	حلمى شعراوى	مدير مركز البحوث العربية والأفريقية
٢٤	د. عبده المهدى	خبير الاقتصاد والتنمية المستدامة وخبير (NGOs)
٢٥	د. محمد صالح	المعهد الدولى للتاريخ الاجتماعى- لاهاى
٢٦	صامويل خيرى	باحث
٢٧	مازن عباس	صحفى
٢٨	مصطفى حمزة	صحفى بجريدة نهضة مصر
٢٩	مدحت أيوب	مدير عام الاتحاد التعاونى
٣٠	محمد عابدين	مهندس

◆ ◆ ◆